جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات

أثر تدهور قيمة الدينار على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2015

إعداد الطلبة:

- **محمد معمري**
- **مسعودة خفاش**
- **نجاة نجار**

تحت إشراف الدكتور:

مرزوقي مرزوقي

لجنة المناقشة

د. هشام غربي	أستاذ محاضر صنف – أ– بجامعة الوادي	رئيسا
د. مرزوقي مرزوقي	أستاذ محاضر صنف – ب– بجامعة الوادي	مشرفا
أ. خليفة عزي	أستاذ مساعد صنف – أ– بجامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

الإهداء

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع والذي أهديه:

إلى منارة العلم والإمام المصطفى .. إلى سيد الخلق رسولنا الكريم ...سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من سعى و شقي لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح ...

والدي العزيز

إلى الينبوع الذي لا يمل من العطاء ..إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها ...

والدتي العزيزة

إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكراهم فؤادي ...

إخوتي .. أخواتي

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع وتكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف زهرة علمنا ...

أصدقائي

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات العلم و صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح...

أساتذتي الكرام

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل...

شكري الجزيل وامتناني

محمد

الإهداء

نحمد الله تعالى الذي قدرنا على شرب جرعة ماء من هذا العلم الواسع فالعلم لا يتم إلا بالعمل

فأهدي ثمرة جهدي :

إلى من بلغ الرسالة وأدى الامانة... **نبينا محمد عليه الصلاة والسلام**

إلى اليد الطاهرة التي أزالت من أمامنا أشواك الطريق ورسم المستقبل بخطوط من الامل والثقة، الذي لا تفيه الكلمات والشكر والعرفان بالجميل... **أبي الحبيب**

إلى من ركع العطاء أمام قدميها وأعطتنا من دمها وروحها وعمرها حبا وتصميما ودفعا لغد أجمل إلى الغالية التي لا نرى الأمل إلا من عينيها ... أمي الحبيبة

إلى من كانت لي أم ثانية وتعبت لأجل راحتي عمتي **مليكة**

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله.. إلى من أثروني على أنفسهم واظهروا لي ما هو أجمل ما في الحياة ... إخوتي

إلى أزهار النرجس التي تفيض حبا وعطرا ونقاء، الغاليات اللاتي مازلن على أدراج عمرهم الأولى... أخواتي

إلى أغلى ما في الوجود إلى رمز الحب والوفاء إلى رفيقة دربي الغالية "نجاة"

إلى أروع ما جمعتني بها الصدف صديقتي الحنونة "زينب"

إلى من ساهم في وصولنا لطريق النهاية إلى كل من علمني شيئا جديدا وغذى فكري بالعلم والمعرفة، وكل من وقف بجانبنا وساعدنا في كل المصاعب من قريب أو من بعيد

لكم كل الشكر و الامتنان

مسعودة

الإهداء

أبدأ هذا البحث بحمد الله لإتمام كتابة هذا البحث والذي هو ثمرة جهدي المتواصل فإن كان الاهداء يعبر ولو بجزء من الوفاء فأهدي تفوقي في كتابة هذا البحث:

إلى معلم البشرية ومنبع الحنان ... نبينا وسيدنا محمد عليه افضل الصلاة وأزكى السلام

إلى النور الذي ينير درب النجاح، رمز الرجولة والتضحية وسبب وجودي فيهذه الحياة ...

أبي الغالي

إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها، من علمتني وعانت الصعاب لأصل ما أنا فيه الآن، تكسوني الهموم اسبح في بحر حنانها ليخفف من آلامي...

أمي الغالية

إلى من هي أقرب إلي من روح، وشاركتني حضن الأم وبها استمد عزتي وإصراري...

أختي الغالية

إلى من كانوا ملاذي و ملجئي وتذوقت معهم أجمل اللحظات ،إلى من جعلهم الله إخوتي...أصدقائي بالجامعة

إلى أفراد أسرتي، سندي في الدنيا ولا احصي لهم فضل

وفي الاخير ارجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين على التخرج

ولكم مني جزيل الشكر والاحترام

نجاة

شكر وعرفان

نشكر الله الذي وهبنا نعمة العلم ووفقنا لانجاز هذه المذكرة

سطور كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليل من الذكريات والصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو خطواتنا الأولى في غمار الحياة...

وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة... إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع أساتذتنا الأفاضل في كلية العلوم الاقتصادية –جامعة الشهيد حمه لخضر– وكل من ساهم في تعليمنا حرف طول مسيرتنا الدراسية ونخص بالتقدير والشكر:

الأستاذ: **مرزوقي مرزوقي**

الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث فجزاه الله عن كل خير فله منا كل التقدير والاحترام

وكذلك نشكر كل من ساعد على إتمام هذا العمل وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا العمل ونخص بالذكر:

الأستاذ: **هشام لبزة**

الأستاذة: **نبيلة خفاش – بجامعة الجزائر 3–**

شكرا للذين كانوا عونا لنا في عملنا هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف في طريقنا.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد تأثير سعر الصرف على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)، ولتحقيق هذا الهدف قمنا بالاعتماد على جملة من التقارير للبنك الدولي التي تحمل مختلف الإحصائيات الخاصة بمتغيرات وفترة الدراسة، كما تم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews9 و Eviews4 وبرنامج معالج الجداول الإلكترونية Microsoft Excel 2007.

ولمعالجة إشكالية الدراسة والتوصل إلى النتائج المرغوبة واختبار النماذج قياسياً قمنا باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط والذي يعد أحد الأساليب الإحصائية الكمية، فمن خلاله يمكن قياس مدى تأثير المتغير المستقل (سعر الصرف) على المتغير التابع (التضخم).

و قد خلصت هذه الدراسة بجانبيها النظري و التطبيقي إلى وجود أثر لأسعار الصرف على التضخم، كما أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية، و هناك نسبة معتبرة من التغيرات في معدلات التضخم يفسرها سعر الصرف و النسبة الباقية تفسرها عوامل أخرى و هذا راجع إلى أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على الواردات.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، معدل التضخم، الانحدار الخطي البسيط، الارتباط الذاتي.

Résumé:

Cette étude vise à déterminer l'impact du taux de change sur les taux d'inflation en Algérie au cours de la période (1990- 2015), et pour atteindre cet objectif, nous avons utilisé des rapports de la Banque mondiale, qui détient diverses statistiques concernant les variables et la durée d'étude, en plus l'utilisation des programme statistiques comme Eviews9 et Eviews4 et le tableur Microsoft Excel 2007.

Pour résoudre le problème de l'étude et atteindre les résultats souhaités l'utilisation du Modèle de régression linéaire simple est une des méthodes quantitatives statistiques, à travers laquelle on peut mesurer l'impact de la variable indépendante (taux de change) sur la variable dépendante (inflation).

Cette étude a conclu dans ses deux Côtés théorique et pratique l'existence de l'impact des taux de change sur l'inflation. La relation entre les deux variables est une relation inverse ou les changements considérables dans les taux d'inflation expliquée par le taux de change, et le reste sont expliqués par d'autres facteurs qui font référence à la proportion de l'économie Algérienne fortement dépendante à l'importation.

Mots-clés: taux de change, taux d'inflation, régression linéaire simple, auto-corrélation.

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
الملخص	
قائمة المحتويات	I
قائمة الجداول	II
قائمة الأشكال	II
قائمة الملاحق	II
قائمة الرموز والاختصارات	III
مقدمة عامة	أ-ج
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لسعر الصرف والتضخم	04
المبحث الأول: الأدبيات النظرية لسعر الصرف وعلاقته بالتضخم	06
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لسعر الصرف والتضخم	12
الفصل الثاني:الدراسة الميدانية للعلاقة بين سعر الصرف والتضخم	20
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المعتمدة في الدراسة التطبيقية	22
المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية	24
خاتمة عامة	40
قائمة المراجع	44
قائمة الملاحق	47
الفهرس	51

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	المقارنة بين الدراسات العربية والدراسة الحالية	17
(2-1)	المقارنة بين الدراسات الأجنبية والدراسة الحالية	18
(1-2)	نتائج تقدير النموذج	27
(2-2)	المقارنة بين نتائج النموذج قبل التحسين وبعده	29

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-2)	تغيرات معدلات الضخم خلال الفترة 1990-2015	24
(2-2)	تقلبات أسعار الصرف للفترة 1990-2015	25
(3-2)	المقارنة بين سعر الصرف و معدلات التضخم للفترة 1990-2015	26
(4-2)	سحابة النقط للمتغير التابع بدلالة المتغير المستقل	27
(5-2)	مناطق قبول ورفض DW المحسوبة	29
(6-2)	مناطق القبول والرفض لـ DW في النموذج المصحح	30
(7-2)	نتائج اختبار Breusch Godfrey	31
(8-2)	نتائج اختبار ARCH	31
(9-2)	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لمعدلات التضخم	32

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	تطورات سعر الصرف والتضخم للفترة 1990-2015	47
02	نتائج تقدير نموذج دالة التضخم	48
03	نتائج تقدير النموذج المصحح لدالة التضخم	49

قائمة الإختصارات والرموز

الدلالة باللغة العربية	الرمز/ الاختصار
سعر الصرف الحقيقي	er
سعر الصرف الاسمي	e
سعر المنتوج المحلي بالعملة الوطنية	p
سعر المنتوج الأجنبي بالعملة الأجنبية	p^*
التضخم	INF
سعر الصرف	E
اختبار ستيودنت	T-s
اختبار فيشر	F
معامل التحديد	R^2
اختبار دربن واتسون	DW

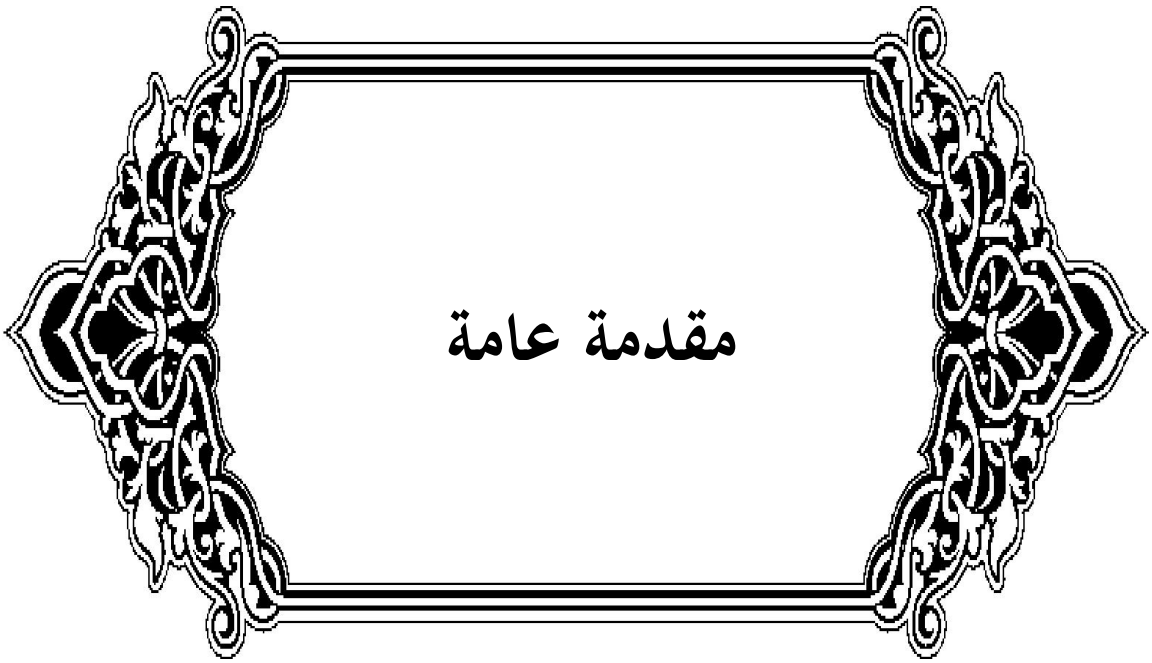

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

1- توطئة:

يحتل سعر الصرف مكانة هامة في السياسة النقدية التي تنعكس مباشرة على السياسة الاقتصادية بصفة عامة، حيث تسعى العديد من الدول النامية التي تعاني من اختلالات حادة على مستوى الاقتصاد الكلي أي التوازنات الداخلية والخارجية إلى إعادة النظر في تقييم عملاتها مقابل العملات الأخرى للحد من هذه الاختلالات، والجزائر كغيرها من الدول التي عرف اقتصادها العديد من الأزمات الحادة التي أدت إلى اضطرابات كبيرة في التوازنات الكلية، ومن بين هاته الاضطرابات نجد ظاهرة التضخم، مما تسببه هذه الأخيرة من آثار تلقي بظلالها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

يعتبر التضخم من أحد أهم المؤشرات الرئيسية لمدى تحكم الدولة في أوضاع الاقتصاد الكلي، كونه حالة لصيقة بالحياة الاقتصادية للدول المتقدمة والمتخلفة على السواء، لاسيما الجزائر التي عانت من الأبعاد والانعكاسات الخطيرة لهذه الظاهرة، المتمثلة في صورة ارتفاعات الأسعار التي صاحبت الأسواق الوطنية، خاصة في بداية التسعينات من القرن الماضي.

يعتبر سعر الصرف والمستوى العام للأسعار من أهم أدوات السياسة النقدية على ضوء ما تعكسه على القطاع الداخلي والخارجي، حيث أن التضخم يرتفع وينخفض بفعل العديد من العوامل الاقتصادية من بينها سعر الصرف وعلى هذا الأساس سنحاول في دراستنا التطرق إلى طبيعة العلاقة بينهما ومدى تأثير سعر الصرف في التضخم.

2- طرح الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر تدهور قيمة الدينار على معدلات التضخم في الجزائر؟

ويمكن تجزئة الإشكالية الرئيسة إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف؟
- ما هو الفرق بين التخفيض و الانخفاض؟
- هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر؟

3- فرضيات الدراسة:

- ✓ استنفاذ احتياطات الصرف يلعب دورا مهما في اللجوء إلى سياسات تخفيض العملة.
- ✓ يعتبر كل من التخفيض و الانخفاض ظاهرة اقتصادية ناتجة عن قرار من السلطات العمومية أو السلطات النقدية.
- ✓ تؤثر التقلبات في أسعار الصرف تأثير عكسي على معدلات التضخم.

4- مبررات اختيار الموضوع:

تتمثل الأسباب و دوافع اختيار الموضوع في أسباب شخصية تتمثل في رغبة الطلبة في الاطلاع على مختلف الجوانب التي يتناولها موضوع الدراسة بالإضافة إلى أسباب موضوعية تمثلت في الأهمية البالغة لسعر الصرف كأداة للتوجه الاقتصادي والاهتمام بتقلبات معدلات التضخم ومدى تأثرها بالمتغيرات الأخرى.

5- أهداف الدراسة وأهميتها:

تكمن أهداف الدراسة في معرفة مدى ترابط والعلاقة بين المتغيرين و بيان أثر سعر الصرف على معدلات التضخم، أما أهمية الموضوع تتبع الأهمية البالغة لمتغيرات الدراسة حيث أن سعر الصرف يعتبر المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي.

6- الإطار الزماني والمكاني:

تتمثل حدود الدراسة المكانية في الجزائر أي دراسة المتغيرات سعر الصرف والتضخم في الجزائر والحدود الزمانية في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2015.

7- المنهج والأدوات:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التاريخي، بهدف تحديد الإطار النظري و التطبيقي للموضوع بجانبيه الفكري والمفاهيمي، والمنهج التحليلي الإحصائي في الجانب التطبيقي بالإعتماد على الأساليب المستخدمة و الأدوات القياسية و ذلك بالإستعانة ببرنامج Eviews و EXCEL7.

8- محتوى البحث:

قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، حيث تناولنا في الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية لسعر الصرف والتضخم، وقد تطرقنا فيه إلى عموميات حول سعر الصرف بالإضافة إلى العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في المبحث الأول.

تناولنا في المبحث الثاني الدراسات السابقة المشابهة لدراستنا والمقارنة بينهما. أما فيما يخص الفصل الثاني تطرقنا إلى الطريقة والأدوات التي تخدم الدراسة في المبحث الأول والمبحث الثاني تناولنا عرض نتائج النموذج المقدر والكشف عن المشاكل القياسية الموجودة فيه وتصحيحها ومناقشة وتحليل النتائج.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية

لسعر الصرف والتضخم

تمهيد:

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصفة غير مباشرة من خلال السياسة النقدية التي تتبعها، حيث يعتبر سعر الصرف والمستوى العام للأسعار من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تهدف من خلالها مختلف الدول إلى تحقيق توفير البيئة المناسبة للاستثمار والمحافظة على استقرار الأسعار، حيث يعتبر سعر الصرف وسيلة بالغة الأهمية في عملية التبادل الدولي و يؤثر على مختلف المتغيرات الأخرى ، كما يمثل أيضاً التضخم أهم المؤشرات التي تؤثر على الاقتصاد الكلي سواءاً بطريقة سلبية أو ايجابية.

و بناءاً على ما سبق سيتم في هذا الفصل التطرق إلى بعض المفاهيم حول سعر الصرف، و التعرض إلى العلاقة بين التضخم و سعر الصرف و في الأخير الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع. وعليه سيكون تقسيم الفصل كالتالي:

- **المبحث الأول**: الأدبيات النظرية لسعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه.
- **المبحث الثاني**: الأدبيات التطبيقية لسعر الصرف والتضخم.

المبحث الأول:الأدبيات النظرية لسعر الصرف وعلاقته بالتضخم

خلال هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على أساسيات سعر الصرف من مفهوم و أنواع وغيرها إضافة إلى ذلك سنحاول إظهار العلاقة بين كل من سعر الصرف والتضخم حيث يقسم إلى مطلبين الأول كل ما يخص سعر الصرف أما المطلب الثاني العلاقة بينه وبين التضخم.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع سعر الصرف

تتعدد تعاريف ومفاهيم سعر الصرف وله العديد من الأنواع تختلف باختلاف ما تهدف إليه من سعر صرف إسمى وسعر صرف حقيقي وسعر صرف توازني حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من مفهوم سعر الصرف في الفرع الأول و أنواعه في الفرع الثاني وفي الفرع الأخير سنحاول التعرف على أهم العوامل المؤثرة فيه.

1- تعريف سعر الصرف

تعريف 1: يعرف سعر الصرف بأنه وحدة من عملة ما مقدرة بوحدات عملة أجنبية أخرى[1].

تعريف 2: يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة أجنبية أو عدد الوحدات الأجنبية التي تدفع للحصول على وحدة وطنية[2].

تعريف 3: هو سعر عملة دولة بعملة أخرى، أو نسبة مبادلة عملتين فإحدى العملتين تعتبر بمثابة سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها، وبهذا المعنى يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى[3].

وعليه يمكن القول أن سعر الصرف هو قيمة عملة بلد ما معبر عندها بمقدار أو عدد من الوحدات لعملة بلد آخر.

---

[1] صباح نوري عباس، **أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990-2005 (بحث تطبيقي)**، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد: 17، أيار، 2008 ص: 64.

[2] فارس هباش، **دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992-2001) و(2002-2011)**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد: 14، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص: 213.

[3] خليفة عزي، **سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008) دراسة مقارنة**، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في تخصص علوم اقتصادية فرع: مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة 2011-2012)، ص: 44.

2- أنواع سعر الصرف

نميز بين عدة أنواع من سعر الصرف

2-1 سعر الصرف الاسمي: هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض كما يتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما.

ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد فارتفاع سعر عملة ما يؤشر على الامتياز بالنسبة للعملة الأخرى، ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلة الجارية الرسمية وسعر الصرف الموازي وهو سعر الصرف المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد[1].

2-2 سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وكلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الاسمي، كلما كان معدل التضخم منخفض، كما انه يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي er وفق المعادلة التالية[2]:

$$er = \frac{ep}{p^*}$$

حيث:

p: سعر المنتوج المحلي بالعملة الوطنية.

*p: سعر المنتوج الأجنبي بالعملة الأجنبية.

e: سعر الصرف الإسمي.

2-3 سعر الصرف التوازني: هو تعريف لسعر الصرف متناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي سعر الصرف التوازني *et يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، وبالتالي هو سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة، إذن يقصد بسعر الصرف المتوازن ذلك السعر الذي تحدده قوة العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى العملات بصرف

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية تقييمية–**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص: 103- 104.

[2] عبير حيدوسي، **دراسة قياسية للعلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014**، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الشعبة: علوم تجارية، تخصص: التقنيات الكمية في المالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015)، ص ص: 3- 4.

النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية، وبذلك نجد أن سعر الصرف التوازني مثل سعر التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في حالة المنافسة الكاملة، ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات ويتوقف سعر الصرف المتوازن على بعض المتغيرات النقدية منها[1]:

- معدل نمو الدخل الوطني.
- معدل التغير النسبي في المعروض النقدي.
- معدل التغير في سعر الفائدة.
- اتجاه الطلب على النقود.

3- العوامل المؤثرة في سعر الصرف

تتعدد العوامل التي تؤثر في سعر الصرف بشكل مباشر أو غير مباشر ويمكن تصنيفها إلى عوامل اقتصادية وأخرى عوامل فنية يمكن إيجازها فيما يلي:

3-1 العوامل الاقتصادية: و تتمثل في:

3-1-1 كمية النقود: إن زيادة كمية النقود (مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، أي سرعة تداول النقود الناتج القومي وغيرها ...) تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار (أسعار السلع والخدمات)، وبالتالي إلى جعل سلع الدولة أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى مما يتسبب في زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، ويقابل ذلك زيادة في زيادة الطلب على عملات الدول الأخرى وانخفاض في الطلب على العملة المحلية من قبل الدول الأخرى والنتيجة: ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية.

3-1-2 حالة ميزان المدفوعات: عندما يكون رصيد ميزان المدفوعات موجبا (وجود فائض) فإن هذا يعني زيادة في الطلب على عملة هذه الدولة وبالتالي ارتفاع في قيمتها الخارجية وبالعكس عندما يكون رصيد ميزان المدفوعات سالبا (وجود عجز) فهذا يعبر عن زيادة في عرض عملة هذه الدولة مقابل العملات الأجنبية وبالتالي انخفاض قيمتها الخارجية[2].

3-1-3 أسعار الفائدة: تؤثر أسعار الفائدة في أسعار الصرف بشكل غير مباشر، فانخفاض أسعار الفائدة مع توفر الفرص الاستثمارية، يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال بهدف الاستثمار، مما ينشط الاقتصاد الوطني، ويؤدي إلى تحسين قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى. وفي حال ارتفاع أسعار الفائدة يضعف

[1] صالح أويابة، **أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990- 2009**، (مذكرة شهادة الماجستير في تخصص: التجارة الدولية، المركز الجامعي غرداية، 2011/2010)، ص: 19.

[2] مروان عطوان، **أسعار صرف العملات(أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية)**، دار الهدى، الجزائر، ص: 80.

التوجه للاقتراض من قبل المستثمرين وينتج عن ذلك انخفاض النمو الاقتصادي وينعكس ذلك على قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى[1].

3-1-4 معدلات التضخم: يعد التضخم من العوامل المؤثرة على سعر الصرف فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل ذلك على أهمية المستوى العام للأسعار في التأثير على سعر الصرف[2].

3-1-5 احتياطات الصرف: في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات إلى المحافظة على سعر عملتها، ففي حالة ما إذا واجهت عملتها أزمة ما تقوم ببيع العملة الصعبة لديها مقابل العملة المحلية وعندما تحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وفي حالة عدم كفاية الاحتياطات يتم اللجوء إلى تخفيض العملة[3].

و هنا يجدر الإشارة الى عدم الخلط بين اصطلاحي تخفيض قيمة العملة و انخفاض قيمة العملة. **فالتخفيض** هو عبارة عن عملية إرادية يقصد بها تثمين العملات الأجنبية بالعملة الوطنية (في حالة التسعيرة الى عدم اليقين) اي تغيير السعر الخارجي للعملة الوطنية قصد ازالة توترات محددة في ميزان المدفوعات استحال معالجتها بطرق أخرى غير تخفيض قيمة العملة.

أما **الانخفاض** فهو ظاهرة اقتصادية عادية تتجلى في السوق دون تدخل رسمي للسلطات، تحكمها عدة عوامل منها: وضع و ظروف السوق، المضاربة، وضعية ميزن المدفوعات. بمعنى آخر تراجع سعر الصرف ناتج عن مواجهة الطلب و العرض على العملات[4].

3-2 العوامل الفنية: من العوامل الفنية التي لها تأثير على سعر الصرف نذكر منها ما يلي[5]:

3-2-1 ظروف السوق: إن المعلومات التي تصل إلى السوق بشأن أسعار العملات والحالة الاقتصادية والإشاعات والتقارير والتصريحات الرسمية تؤثر على أسعار الصرف، وتجاوب سوق الصرف لمعلومة معينة يختلف عن تجاوبه لمعلومة أخرى، فالمعلومات السيئة تؤثر في السوق بشكل أسرع من المعلومات الجيدة.

---

[1] معهد الدراسات المصرفية ، **أسعار صرف العملات**، مجلة إضاءات، العدد: 12، دولة الكويت، يوليو 2011، ص: 4.

[2] عبير حيدوسي، مرجع سابق، ص: 6.

[3] أحمد نصير، "**أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: 1990-2012**"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع: الاقتصاد الكمي، 2014/2013)، ص: 141.

[4] لخضر زكراوي، "**تطور نظام الصرف في الجزائر: أسباب و آثار تخفيض قيمة الدينار**"، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود و مالية، 2000/1999)، ص: 59.

[5] صالح أويابة، مرجع سابق، ص: 20.

3-2-2 خبرة المتعاملين وأوضاعهم: إن أسعار صرف العملات الأجنبية تتأثر بالكميات المطلوبة والمعروضة من هذه العملات، وتعكس خبرة المتعاملين في سوق الصرف الأجنبي اتجاه حركة الأسعار، كما أن القدرة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم تؤثر على اتجاه أسعار الصرف.

3-2-3 الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة: يتحدد سعر الصرف نتيجة لقوى العرض والطلب وبالتالي فإن الكميات سواء كانت المعروضة أو المطلوبة تؤثر على أسعار صرف العملات.

3-2-4 مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التنويع في العمليات: كلما كانت حاجة المتعاملين من عملة معينة أكبر فإن قيمتها تميل إلى الارتفاع حتى لو كانت الكميات المعروضة تساوي الكميات المطلوبة ويعتمد ذلك على الأسلوب التفاوضي من الجهة العارضة للأسعار.

المطلب الثاني: العلاقة بين سعر الصرف والتضخم

تعد أسعار الصرف الموازية لأسعار الصرف الرسمية واحدا من المؤشرات الاقتصادية والمالية المعبرة عن متانة الاقتصاد لأية دولة سواء كانت من الدول المتقدمة أو الدول النامية وتتأثر أسعار الصرف بعوامل سياسية واقتصادية متعددة ومن أشد هذه العوامل الاقتصادية التضخم[1].

تعود العلاقة التي تربط سعر الصرف والتضخم إلى فكرة هالبر الذي اعتبر أنه في حالة تعرض الاقتصاد إلى صدمة داخلية، فسوف تؤدي تلك الصدمة مع سياسة سعر الصرف المرنة إلى سلسلة الآثار التراكمية المتعاقبة، فيما بين معدل التضخم وسعر الصرف من خلال التأثير على التكاليف المحلية الحلزونية مستمرة، أثناء التعديل، ففي حالات كثيرة يدخل الاقتصاد أثناء عملية التعديل في التضخم السريع في كل الأجور والأسعار، يصاحبه بطالة متزايدة، مما يؤدي إلى المزيد ضمن انخفاض في العملة.

وما يعكس علاقة التضخم بسعر الصرف من آثار هو تأثير المسننة والحلقة المفرغة للتضخم وسعر الصرف.

1- تأثير المسننة: ينتج عن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم تأثير، يطلق عليه بتأثير المسننة، وهو يعبر عن تقلبات أسعار الصرف بارتفاع مستويات الأسعار التي تدفع الارتفاع بانتظام في الدول المشتركة وفي اتجاه تصاعدي، ويعمل هذا التأثير كما يلي:

[1] معهد الدراسات المصرفية ، **التضخم الاقتصادي**، مجلة إضاءات، العدد: 3، دولة الكويت، أكتوبر 2012، ص: 3.

عند افتراض أن سعر الصرف بين عملتين لبلدين متقلب فإن أي انخفاض في قيمة العملة تزداد الأسعار المحلية للواردات، كذلك ينخفض المستوى المتوسط للأسعار المحلية في البداية، رغم ذلك يرفض العمال المحلين تخفيض أجورهم، ولذا يكون هناك انخفاض في تكاليف الإنتاج التي تحدث، عندما ترتفع قيمة العملة المحلية لا تعادل الانخفاضات في تكاليف الإنتاج التي تحدث، عندما ترتفع قيمة العملة المحلية.

2- الحلقة المفرغة التضخم وسعر الصرف: تعتبر نظرية التعويم الحر أن التوازن في الميزان التجاري لا يعرف استقرارا نتيجة لتقلبات أسعار الصرف حيث تؤدي الزيادة في معدل التضخم إلى التقلبات في أسعار الصرف وبالتالي إلى انخفاض في سعر الصرف الفائدة الحقيقي، وفي حالة حدوث ذلك فإن الآثار الاقتصادية له تتمثل في التأثير في معدلات الادخار والاستثمار التي تصبح سلبية لاسيما الاستثمارات الأجنبية.

في هذه الحالة فإن الصادرات لن تكون في مستوياتها الممكنة ولزيادة الصادرات من الضروري التحكم في معدل التضخم.

ويتضح من ذلك أن زيادة التضخم تؤدي إلى إضعاف الصادرات وبالتالي تدهور الميزان التجاري. وانخفاض العجز في الميزان التجاري أو تعديله حسب نظرية تعادل القوة الشرائية ينتج عن الانخفاض التلقائي لسعر الصرف الذي يفترض أن يحسن في القدرة التنافسية.

وفي الواقع أن هذه الفرضية تم عدم إثباتها في سنوات السبعينات حيث ظهرت ما تسمى بالحلقة المفرغة بين التضخم وسعر الصرف.

تعبر الحلقة المفرغة للتضخم وسعر الصرف عن وجود علاقة تأثير بين المتغيرين (سعر الصرف والتضخم).

ويمكن التعبير عن الحالة التضخمية حيث يكون سعر الصرف عاملا في حدوثه عن التضخم المستورد، الذي يتم انتقاله في البلد الشريك التجاري، عندما يكون معدله في هذا البلد أعلى من المعدل المحلي للتضخم وهذا عبر آليات مختلفة تمثل قنوات التي ينتقل عبرها القوى التضخمية من خلال سعر الصرف، وتتمثل أهم هذه القنوات في الميزان التجاري[1].

وعليه يمكن القول أن ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاديات الوطنية يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى، وبذلك يتأثر سعر الصرف مما يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من عملة أجنبية مقابلة لها[2].

---

[1] راضية رنان، **أنظمة سعر الصرف في البلدان النامية ودورها في مكافحة التضخم في ظل التحولات المالية الدولية دراسة حالة البلدان الناشئة (الشيلي والمكسيك)**، (رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2002/2001)، ص: 45- 48.

[2] منتدى الأعمال الفلسطيني، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، **التضخم الاقتصادي.. حالات ومفاهيم**، أبريل 2011، ص: 10

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لسعر الصرف والتضخم

سنتطرق في هذا المبحث إلى مراجعة بعض الأبحاث و الدراسات السابقة المتعلقة بسياسة سعر الصرف و معدلات التضخم في الجزائر، حيث سيتم عرض الدراسات السابقة ثم القيام بتقييمها و معرفة موقع دراستنا من الدراسات السابقة.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

حسب ما تم الاطلاع عليه من دراسات سابقة في هذا الموضوع من دراسات عربية و أجنبية و بشكل جزئي ما يلي:

1- الدراسات السابقة العربية: و تضم:

1-1- دراسة صالح أويابة، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1990- 2009)، مذكرة شهادة الماجستير في تخصص: التجارة الدولية، المركز الجامعي بغرداية، 2011/2010 .

قصد معالجة الإشكالية التالية :

كيف يمكن للتغيرات في أسعار الصرف أن تؤثر على التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي؟

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة فهم وإدراك العلاقة بين سعر الصرف والتوازن الداخلي والخارجي ومن ثم كون سعر الصرف كأداة للتأثير على التوازن الاقتصادي، إضافة إلى ذلك محاولة دراسة أثر التغير في أسعار الصرف على الاقتصاد الجزائري، ومن ثم البحث عن الوسائل والآليات والأدوات للحد من الآثار السلبية لتقلب أسعار الصرف والتكيف مع الصدمات الخارجية

و أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج هي:

- سياسة سعر الصرف أداة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية و على ربحية الصناعات التصديرية و منها على النمو و التضخم و العمالة، كما تستخدم لتحقيق التوازن الداخلي و الخارجي ثم التوازن الاقتصادي الكلي.

– حتى يتم تحقيق النتائج المرغوبة داخلياً و خارجياً من توازن ميزان المدفوعات و استقرار الأسعار و تقليص البطالة و معدل نمو ملائم من خلال المزج بين سياسات الصرف مع ترتيبات محلية مناسبة، كسياسات تغيير الإنفاق من سياسة مالية و سياسة نقدية.

– أدى التخفيض في قيمة الدينار إلى تدهور الميزان التجاري خلال الفترة (1992 – 1999)، و قد تبعها مرحلة تحسن على مستوى الاقتصاد الكلي، و السبب عائد إلى أسعار البترول و ليس الى التخفيض من قيمة الدينار الجزائري أي أنَ هذه السياسة لم تنجح في رفع الطلب العالمي على السلع الوطنية و لا من تخفيض الطلب الوطني السلع الأجنبية، في حين تدهورت القدرة الشرائية.

– إن تحقيق التوازن على المدى الطويل يتطلب إرساء دائم لتنافسية خارجية خارج المحروقات و اتخاذ تدابير أخرى على مستوى السياسة الاقتصادية مكملة لسياسة سعر الصرف.

1–2– دراسة منيرة العايبي، دراسة قياسية لبعض محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1980– 2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني، تخصص: اقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2016/2015.

وقد عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية:

ما مدى تأثر معدلات التضخم بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحليل واقع ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى محاولة بناء نموذج يحاكي الاقتصاد الوطني لمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات التضخم وتطبيقه على الاقتصاد الكلي للجزائر .

و قد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– إن معدلات التضخم تتأثر بشكل كبير بمعدل سعر الصرف، الناتج الإجمالي و الكتلة النقدية.

– تم التوصل إلى أن أفضل نموذج قياسي لمعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980- 2014 انطلاقا من المعطيات الإحصائية الخاصة بالمتغيرات المفسرة للمتغير التابع نموذج MA(1) للتنبؤ بمعدل التضخم المدى القصير.

– دالة الانحدار الخطي اللوغارتمي هي الأكثر تمثيل لدالة معدل التضخم في الجزائر.

1–3– دراسة وفاء بوعون، تخفيضات العملة الوطنية بين إشكالية توازن ميزان المدفوعات و معوقات العودة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: علوم مالية، جامعة يحي فارس، المدية، 2016/2015.

حاولت هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية:

ما هو أثر التخفيضات المتعاقبة للعملة الوطنية على توازن ميزان المدفوعات في ظل معوقات العودة إلى التوازن؟

هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح مفهوم ميزان المدفوعات توازنه واختلاله، بالإضافة إلى آليات ومناهج تعديل الاختلال فيه إضافة إلى إدراك العلاقة الموجودة بين سياسة تخفيض العملة وميزان المدفوعات وتبين آلية تأثير التخفيض على ميزان المدفوعات وتوازنه.

و من أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- تنصب معظم النتائج خلال الفترة 2000- 2014 من تحسن ميزان المدفوعات الجزائري، ارتفاع حجم احتياطات الصرف الرسمية و تراجع المديونية إلى ارتفاع أسعار المحروقات.
- أدى تخفيض قيمة الدينار خلال هذه الفترة إلى تحسن رصيد الميزان التجاري.
- لم يكن تخفيض قيمة العملة تأثيرا ايجابيا على رصيد ميزان المدفوعات بنفس مستوى التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري، و هذا ما يعني فشل سياسة تخفيض قيمة الدينار في تحقيق التوازن لميزان المدفوعات.

1-4- دراسة عبير حيدوسي، دراسة قياسية للعلاقة بين سعر الصرف و سعر الفائدة و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990- 2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: التقنيات الكمية في المالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015.

عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية:

ما هي طبيعة العلاقة التي تربط بين سعر الصرف ومعدل الفائدة والتضخم في الجزائر عقب الإصلاحات الاقتصادية الشاملة؟

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات الثلاثة (سعر الصرف، سعر الفائدة، التضخم) في الجزائر بعد الإصلاحات، إضافة إلى بناء نموذج قياسي يعبر عن نوع العلاقة إن وجدت بين كل من سعر الصرف وسعر الفائدة والتضخم في الجزائر عقب الإصلاحات الشاملة والتي تهدف إلى التوجه إلى اقتصاد السوق.

و أهم النتائج المتوصل إليها:

- وجود علاقة ضعيفة بين سعر الفائدة و سعر الصرف نتيجة الرصيد الضعيف أو الثابت لميزان رأس المال قصير الأجل.
- العلاقة بين سعر الصرف و معدل التضخم هي علاقة عكسية.

1-5- دراسة آسيا بوعنان، دراسة العلاقة بين سعر الفائدة، سعر الصرف والطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري للفترة (1983- 2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: تقنيات الكمية في المالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015.

عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير سعر الفائدة وسعر الصرف على الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة 1983-2014؟

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أي من المتغيرات (سعر الفائدة و سعر الصرف) الأكثر تأثيرا على الطلب على النقود و كذلك تحديد العلاقة بين سعر الفائدة و الطلب على النقود في الجزائر، وكذلك تحديد العلاقة بين سعر الصرف والطلب على النقود من جهة وسعر الفائدة والطلب على النقود من جهة أخرى

و تتمثل أهم النتائج في:

- توصلت النتائج إلى أن سعر الفائدة يؤثر بشكل سلبي على الطلب على النقود في حين سعر الصرف يؤثر بشكل إيجابي على الطلب.

- دالة الطلب على النقود في الجزائر للفترة ما بين 1983- 2014 هي دالة تابعة لمتغيرين و يمكن أن تتحكم فيهما هما سعر الفائدة و سعر الصرف.

2- الدراسات السابقة الأجنبية: و منها:

2-1 Amit kara and Edward nelson,**the exchange rate and inflation U**.**K**, Discussion paper, Bank of England, September 2002.

من خلال نماذج تتعلق بتحركات التضخم في الاقتصاد المفتوح و بالتحديد في الاقتصاد البريطاني وبالتركيز على العلاقات بين سعر الصرف وتضخم أسعار المستهلك في بريطانيا، حيث تم دراسة العلاقة بين سعر الصرف الإسمي والتضخم وتم استخدام نموذج كينز مستخدمين منحنيات فيليبس لتوضيح العلاقة بينهما، واستخدم الباحثان النموذج النقدي، أما تقديرات الطريقة الكينزية باستخدام منحنيات فيلبس فشلت في تقدير العلاقة بين التضخم وتغيرات سعر الصرف.

2-2 Longinus Rutasitara, **Exchange rate regimes and inflation in Tanzania**, Research Paper 138, African Economic Research Consortium, Nairobi, Fabruary 2004.

مع التغير المستمر في السياسة النقدية والتغيرات الكبيرة التي حدثت في سعر الصرف المدار أدت إلى الانتقال إلى سعر الصرف الحر منذ عام 1986 حتى 2002، حيث هدفت الدراسة لمعرفة المحددات التي تؤثر على التضخم في

تانزانيا مع التركيز على سعر الصرف بالذات، وقد استخدم الباحث لتقدير اثر التغير في أنظمة سعر الصرف وأثرها على التضخم حيث أشار النموذج إلى وجود تأثير لسعر الصرف الموازي على التضخم مقارنة مع سعر الصرف الرسمي وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

سعر الصرف الاسمي الثابت هو المفضل وهذا لأنه يؤدي إلى تثبيط معدل التضخم السنوي وعدم ارتفاعه بشكل كبير، وكذلك يؤدي إلى اتخاذ قرارات تجارية سليمة ويجلب الاستثمارات الأجنبية أي أن تراجع معدل التضخم يوحي بتحسن الأداء الاقتصادي الكلي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في تنزانيا، يؤثر كل من التغير في سعر الصرف وأسعار السلع الأجنبية المستوردة في التضخم.

2-3 Sebastian Edward, **The relationship between exchange rates and inflation tergeting revisited**, Discussion paper, National Bureau of Economic Research, Cambridge, April 2006 .

تناولت هذه الورقة المقدمة في مؤتمر بانكو المركزي لشيلي للبحوث السنوية الذي عقد في سانتياغو بالشيلي في أكتوبر 2005، العلاقة بين استهداف التضخم و أسعار الصرف من خلال تحليل فعالية أسعار الصرف الإسمية و البحث حول ما اذا كان للبلدان التي تستهدف التضخم سياسة نقدية بديلة، و هل يمكن أن يكون لسعر الصرف دورا في تحديد هذه السياسة، حيث طبقت هذه الدراسة في بعض الدول (شيلي، استراليا، كندا، البرازيل..) للفترة (**1988-2005**).

و قد خلصت الدراسة إلى:

- سعر الصرف يؤثر على أهم متغيرات الاقتصاد الكلي للبلدان الناشئة و التي تمر بمرحلة انتقالية و هو يؤثر على التضخم و الصادرات و الواردات.
- سياسة استهداف التضخم وضعت اقتران بين تكنولوجيا المعلومات و معدلات صرف مرنة.
- اعتماد تكنولوجيا المعلومات من شأنه أن يحدث تذبذباً من تغيرات أسعار الصرف إلى التضخم.
- عند وضع سياسة نقدية لابد من الأخذ في الحسبان التطورات الموجودة في سعر الصرف الإسمي.

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

بعد القيام بعرض مختلف الدراسات السابقة العربية و الأجنبية، سنحاول في هذا الجزء مقارنة هذه الدراسات مع دراستنا الحالية و إبراز أوجه التشابه و الاختلاف فيما بينها، و ذلك من خلال:

1- المقارنة مع الدراسات العربية: يمكن إجراء مقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسات العربية السابقة في الجدول التالي:

جدول رقم(1-1): مقارنة بين الدراسات العربية و الدراسة الحالية

	الدراسات العربية					الدراسة الحالية
	الدراسة (1)	الدراسة(2)	الدراسة(3)	الدراسة(4)	الدراسة(5)	
موضوع الدراسة	سعر الصرف و التوازن الاقتصادي	التضخم	العملة الوطنية و ميزان المدفوعات	سعر الصرف والتضخم وسعر الفائدة	سعر الصرف، سعر الفائدة و الطلب على النقود	التضخم و سعر الصرف
الهدف	كيفية تأثير سعر الصرف على التوازن الاقتصادي	تحديد المتغيرات المؤثرة في سعر الصرف	العلاقة بين تخفيض العملة و توازن ميزان المدفوعات	العلاقة بين سعر الفائدة و التضخم و سعر الصرف	معرفة أي المتغيرات الأكثر تأثيرا في الطلب على النقود	تحديد أثر تخفيض سعر الصرف على معدلات التضخم
عينة الدراسة	الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر
فترة الدراسة	2009-1990	2014-1980	2014-1990	2014-1990	2014-1983	2015-1990
طريقة معالجة الموضوع	استخدام المؤشرات الكمية	نماذج الانحدار	المؤشرات الكمية	نماذج الانحدار	نماذج الانحدار	نماذج الانحدار
النتائج المتوصل إليها	يؤثر سعر الصرف على التوازن الداخلي و الخارجي	معدلات التضخم تتأثر بسعر الصرف و الناتج المحلي و الكتلة النقدية	فشل سياسة تخفيض العملة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات	علاقة عكسية بين التضخم و سعر الصرف و علاقة طردية ضعيفة مع سعر الفائدة	سعر الفائدة يؤثر سلبيا و سعر الصرف يؤثر ايجابيا على الطلب على النقود	علاقة عكسية بين التضخم و سعر الصرف

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الدراسات السابقة

من خلال الجدول يتبين لنا أن هناك أوجه تشابه و اختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات العربية السابقة، حتى و إن اشتركت في موضوع الدراسة أو أحد موضوعاته إلا أنها اختلفت في فترة الدراسة و عينتها المدروسة و

طريقة معالجتها للموضوع، و رغم كل ذلك فمعظم الدراسات تشير إلى وجود علاقة بين سعر الصرف و التضخم إلا أن هذه العلاقة علاقة عكسية.

2- المقارنة مع الدراسات الأجنبية: نجري مقارنة بين الدراسات الأجنبية المختارة و الدراسة الحالية، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (1-2): مقارنة بين الدراسات الأجنبية و الدراسة الحالية

	الدراسات الأجنبية			الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	**الدراسة الثانية**	**الدراسة الثالثة**	
هدف الدراسة	تقدير العلاقة بين سعر الصرف و التضخم	معرفة المحددات التي تؤثر على التضخم	تحديد العلاقة بين استهداف التضخم و أسعار الصرف	تحديد أثر تخفيض سعر الصرف على معدلات التضخم
عينة الدراسة	بريطانيا	تنزانيا	بعض الدول الأجنبية	**الجزائر**
طريقة معالجة الموضوع	النموذج الكينزي و النموذج النقدي	النموذج الكينزي		نماذج الانحدار
نتيجة الدراسة	فشل في تقدير العلاقة بين سعر الصرف و التضخم	سعر الصرف الاسمي الثابت هو الذي يؤثر ايجابيا و بشكل كبير على التضخم	سعر الصرف يؤثر على التضخم تطورات سعر الصرف الإسمي تلعب دوراً كبيراً في تحديد السياسة النقدية	علاقة عكسية بين التضخم و سعر الصرف

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الدراسات السابقة

من خلال الجدول السابق يمكن أن نقول أن هناك فرق بين الدراسة المحلية و الدراسات الأجنبية، و يكمن هذا الفرق في طريقة المعالجة أي أن الدراسة الحالية عالجت الموضوع بنماذج الانحدار، بينما الدراسات السابقة فضلت النموذج الكنزي، بالإضافة إلى اختلاف عينة الدراسة.

3- موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

هناك تشابه بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية من حيث التطرق إلى كل من سعر الصرف و العوامل المؤثرة فيه وتحديد العلاقة بينه وبين التضخم بالإضافة إلى بعض البرامج المستخدمة (افيوز و اكسال)، إلا أن الاختلاف برز في فترة الدراسة و كذا النماذج المستخدمة حيث أن دراستنا اعتمدت على النموذج الخطي البسيط، و هذا لاتخاذ سعر الصرف و معدلات التضخم كمتغيرين احدهما تابع و الآخر مستقل عكس بعض الدراسات التي استخدمت النموذج الخطي المتعدد كونها اتخذت عدة متغيرات مستقلة لها علاقة بسعر الصرف.

خلاصة الفصل:

تم الوقوف في هذا الفصل على الإطار النظري لسعر الصرف كونه ضروري في المبادلات الدولية لأن العملة الوطنية لأي دولة ليس بالضرورة أن تقبل كأساس لهذه المعاملات، ففي هذا الجزء من دراستنا تناولنا أهم أشكال سعر الصرف (الإسمي، الحقيقي، و التوازني)، كما تطرقنا إلى مختلف العوامل المؤثرة فيه و خاصة التضخم حيث أن العلاقة بينه و بين هذا المتغير هي علاقة عكسية (أي أن كلما زادت معدلات التضخم تدهورت أسعار الصرف).

و في الأخير قمنا بعرض أهم الدراسات العربية و الأجنبية التي تم الإطلاع عليها و التي تمت في مستوى هذا الموضوع على اختلاف آرائها و نتائجها و عينات دراستها و التي أجمعت على الأثر السلبي لتضخم على سعر الصرف.

و حتى نفهم العلاقة أكثر بين معدلات التضخم و تغيرها و أسعار الصرف سنستخدم أساليب إحصائية حديثة، و هذا ما سيكشفه الفصل الثاني.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية للعلاقة

بين سعر الصرف والتضخم

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل إلى الدراسة النظرية للعلاقة بين أسعار الصرف و معدلات التضخم بالإضافة إلى الدراسات السابقة، سنحاول في هذا الفصل تحويل الدراسة النظرية إلى دراسة قياسية و إحصائية قصد تقدير هذه العلاقة و مدى قوتها.

و لكن قبل ذلك و للوصول إلى ما هو مطلوب يجب معرفة خطوات إنجاز هذه الدراسة بدءاً بمتغيرات الدراسة و تحديد النموذج المستخدم، إضافة إلى البرامج التي تساعد على ترجمة المعطيات المختلفة بشكل يسمح بالتوصل إلى جملة من النتائج، ثم نتعرض إلى عرض النتائج المختلفة أين ندرس تطور المتغيرات و العلاقة فيما بينها في الجزائر خلال الفترة (1990-2015). و القيام بإجراء اختبارات و الكشف عن مختلف المشاكل و تصحيحها، و أخيرا تحليل النتائج و مناقشتها، و لهذا قسمنا هذا الفصل على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** الطريقة و الأدوات المعتمدة في الدراسة التطبيقية.
- **المبحث الثاني:** عرض و مناقشة نتائج الدراسة التطبيقية.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المعتمدة في الدراسة التطبيقية

قصد الوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة سنحاول من خلال هذا المبحث أن نبين كل من الطريقة والأدوات المستعملة في تحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة.

المطلب الأول: طريقة المعتمدة في الدراسة التطبيقية

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحديد متغيرات نموذج الدراسة وصياغته

1- تحديد متغيرات الدراسة و صياغة النموذج:

قصد بناء نموذج للحصول على النتائج المراد الوصول إليها لابد من تحديد المتغيرات المكونة للنموذج وتبيان المتغيرات التابعة والمستقلة حيث أن دراستنا تحوي على متغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل وهما كما يلي:

- ✓ المتغير التابع: التضخم ونرمز له بالرمز INF.
- ✓ المتغير المفسر المستقل: سعر الصرف ونرمز له بالرمز E.

بعد تحديد المتغير التابع والمستقل للنموذج نقوم بتحديد الشكل الرياضي للنموذج كما يلي:

$$INF = F(E)$$

وباستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط على أساس وجود متغير تابع وآخر وحيد مستقل الخاص بالتضخم وصياغته الخطية كما يلي:

$$INF = C + B_E + \alpha$$

حيث:

INF: يمثل معدل التضخم.

E: يمثل سعر الصرف.

B: معلمة النموذج.

C: الحد الثابت.

α: حد الخطأ والذي يجب أن يحقق الفروض الأربعة والتي تمثل الشرط الأساسي لاستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في التقدير.

تتمثل الفروض الأربعة في:

- متوسط أو التوقع الرياضي له يساوي صفر ويرمز له بالرمز $E(\alpha)=0$.
- تباينه يساوي قيمة ثابتة و مساوي لمربع الأخطاء $Var(U) = E(U)^2 = \sigma^2$
- عدم وجود ارتباط بين حدود المتغير العشوائي ويعرف هذا الفرض بفرض عدم الارتباط الذاتي.
- أن المتغير العشوائي يتوزع توزيعا طبيعيا معتدلا.

المطلب الثاني: الأدوات المستعملة في الدراسة التطبيقية

قصد تحديد مفاهيم وتعاريف لمتغيرات الدراسة، من الناحية النظرية والتطبيقية على ما يلي:

1- المراجع و المصادر: تم الاعتماد على مجموعة من المعلومات و المعطيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة و تتمثل فيما يلي:

1-1- المصادر الأولية: و تتمثل في مختلف البيانات التي تم جمعها من البنك الدولي لكونها تتميز بالمصداقية و الدقة بالإضافة إلى موقعه الالكتروني الرسمي.

1-2- المصادر الثانوية: و هي المعطيات المتعلقة بالجانب النظري من الدراسة أين قمنا بعملية مسح للدراسات السابقة، و مراجعة الأدبيات من مقالات و مذكرات و كتب التي تناولت موضوع الدراسة.

2- البرامج الإحصائية المستخدمة: من أجل الإجابة على إشكالية هذه الدراسة و اختبار فرضياتها و دراسة العلاقة بين المتغيرين التابع و المستقل و الحصول على النتائج باستخدام الانحدار الخطي البسيط، و ذلك بالإعتماد على البرامج الآتية:

2-1- برنامج EVIEWS 9: تم استخدام هذا البرنامج الإحصائي قصد ترجمة البيانات و تحويلها إلى نتائج يمكن تفسيرها.

2-2- برنامج Microsoft Excel 2007: تم استعماله من أجل تجميع البيانات المحصلة و تحويلها إلى منحنيات.

3- المقابلة: و قد تمت من خلال المقابلة الشخصية مع أساتذة مختصين في الإحصاء و قياساته قصد الاستفادة من خبراتهم و الاعتماد على توجيهاتهم في قياس و تقدير و تحليل النماذج الإحصائية.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية

خلال هذا المبحث سنتطرق على عرض مختلف النتائج المتوصل إليها من النموذج المقدر واكتشاف المشاكل التي يعاني منها إن وجدت في المطلب الأول أما في المطلب الثاني سنقوم بتحليل ومناقشة النتائج من خلال تفسيرها تفسيرا إحصائيا واقتصاديا

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة التطبيقية

قبل الشروع في تقدير النموذج سنقوم أولا بتقدم التقلبات في معدلات التضخم وأسعار الصرف ومعرفة سلوك المتغيرين ثم نقوم بتقدير النموذج ونحاول اكتشاف المشاكل المصاحبة له من خلال مجموعة من الاختبارات.

1- تقديم تطور متغيرات الدراسة والعلاقة بينها: قصد تحديد العلاقة بين سعر الصرف و معدلات التضخم في الجزائر، سنقوم بعرض تطور كل من المتغيرين و مقارنة تطورهما بناءاً على معطيات فترة الدراسة و من ثم إبراز العلاقة بينهما.

1-1 التضخم: من خلال المنحنى سنحاول إظهار التغيرات الحاصلة لمعدل التضخم في الفترة 1990-2015

الشكل (2-1): تغيرات معدلات الضخم خلال الفترة 1990-2015

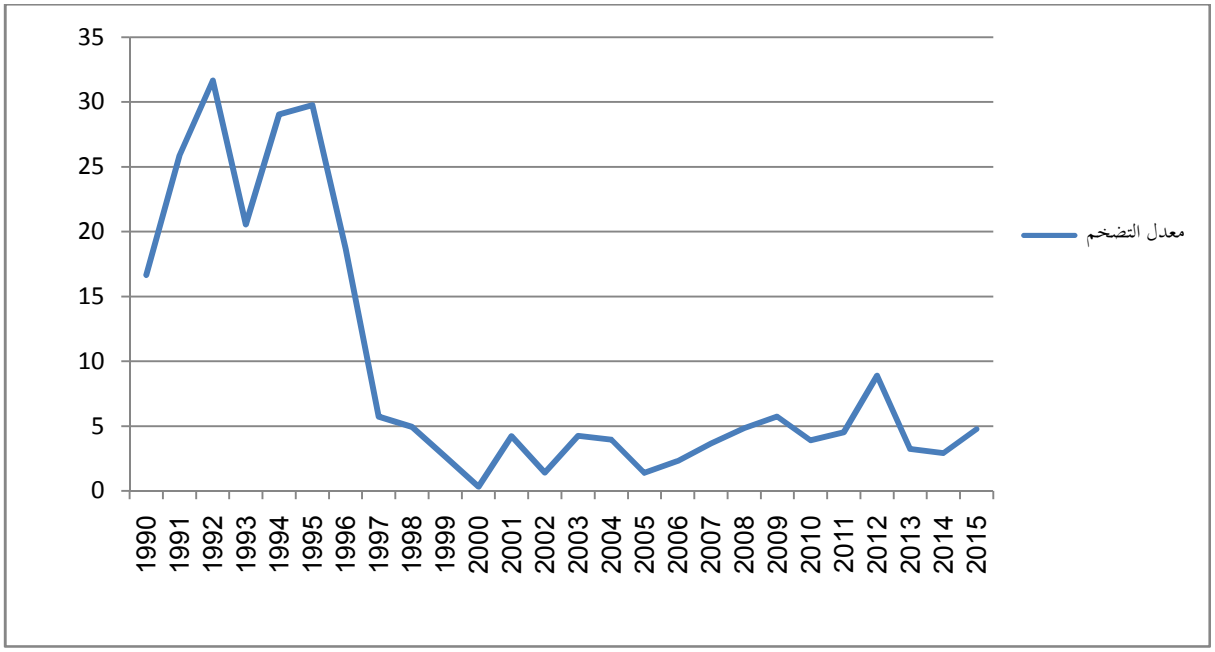

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معدلات التضخم في الجزائر شهدت تزايدا كبيراً منذ سنة 1990، و خاصة في سنة 1992 أين وصل إلى 31.7 %، و 29.8% سنة 1995 و هذا راجع إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري و إلغاء كل إشكال الدعم على السلع، ثم نلاحظ انخفاض في معدلات التضخم منذ سنة 1998 و في سنة 2000 سجل نسبة ضعيفة جداً و هي الأقل خلال هذه الفترة حيث قدرت ب 0.3% و هو أدنى مستوى وصل له معدل التضخم في هذه الفترة، و قد شهدت الفترة من 2001 إلى 2015 تذبذباً بين الارتفاع و الانخفاض بشكل قليل و هذا بسبب انتهاج الدولة لبعض السياسات منها: زيادة في أجور القطاع العام دون مقابل إنتاجي، تطبيق الدولة لبرامج النمو و الإنعاش الاقتصادي بالإضافة على استقرار قيمة الدينار.

2-1 سعر الصرف: من خلال المنحنى سنحاول توضيح تقلبات أسعار الصرف في الفترة 1990-2015

الشكل (2-2): تقلبات أسعار الصرف للفترة 1990-2015

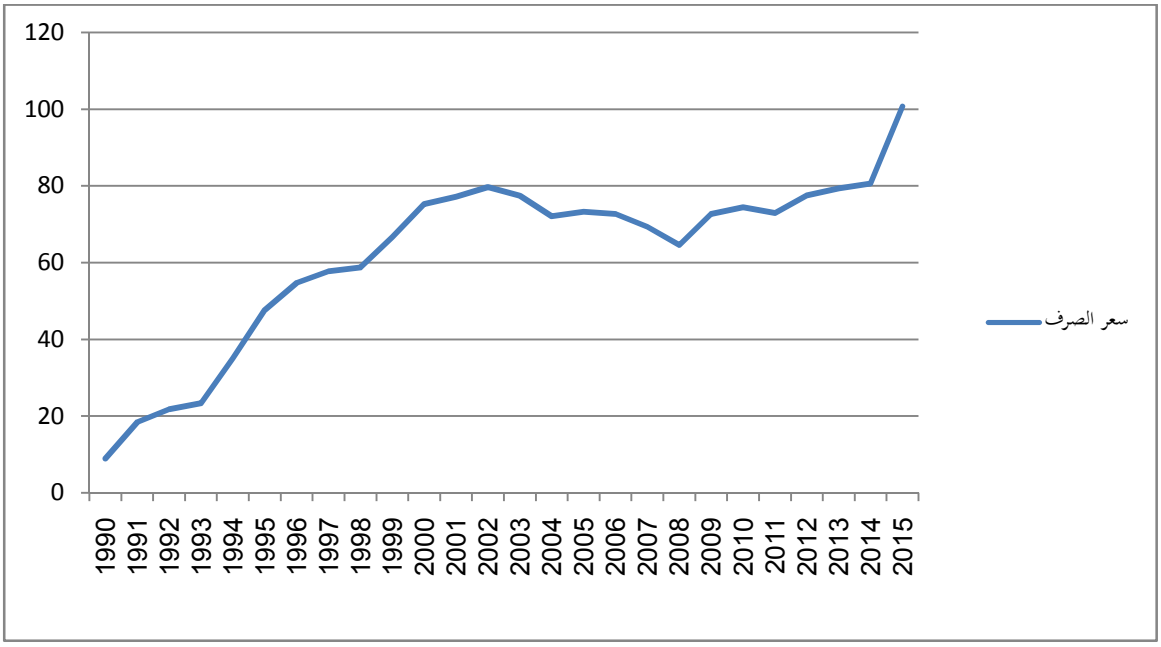

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

من خلال الشكل نلاحظ زيادات في أسعار الصرف منذ سنة 1990 ليشهد انخفاضاً طفيفاً سنة 1993 وقد لجأت الجزائر إلى إعادة جدولة الديون الخارجية حيث خفضت قيمة العملة سنة 1994 بالإضافة إلى تحديد نظام سعر الصرف بنظام التقويم المدار بين البنك المركزي و البنوك التجارية، كما واصل سعر الصرف الارتفاع و لكن تخلله انخفاض ملحوظ سنة 1998 ثم ليعاود الارتفاع إلى غاية سنة 2003 أين قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 5% تقريباً، و في سنة 2008 و بحدوث الأزمة المالية العالمية نلاحظ انخفاض في سعر الصرف عائد إلى انخفاض قيمة العملة الأمريكية، و يبقى في تذبذب بين الارتفاع البسيط و الانخفاض خلال السنوات اللاحقة.

1-3 المقارنة بين سعر الصرف والتضخم: على اعتبار أن معدل التضخم متغير تابع وسعر الصرف متغير مستقل سنحاول من خلال المنحنى معرفة سلوك المتغير المستقل"سعر الصرف" عندما يتغير المتغير التابع "التضخم" في الفترة 1990-2015

الشكل (2-3): المقارنة بين سعر الصرف و معدلات التضخم للفترة 1990-2015

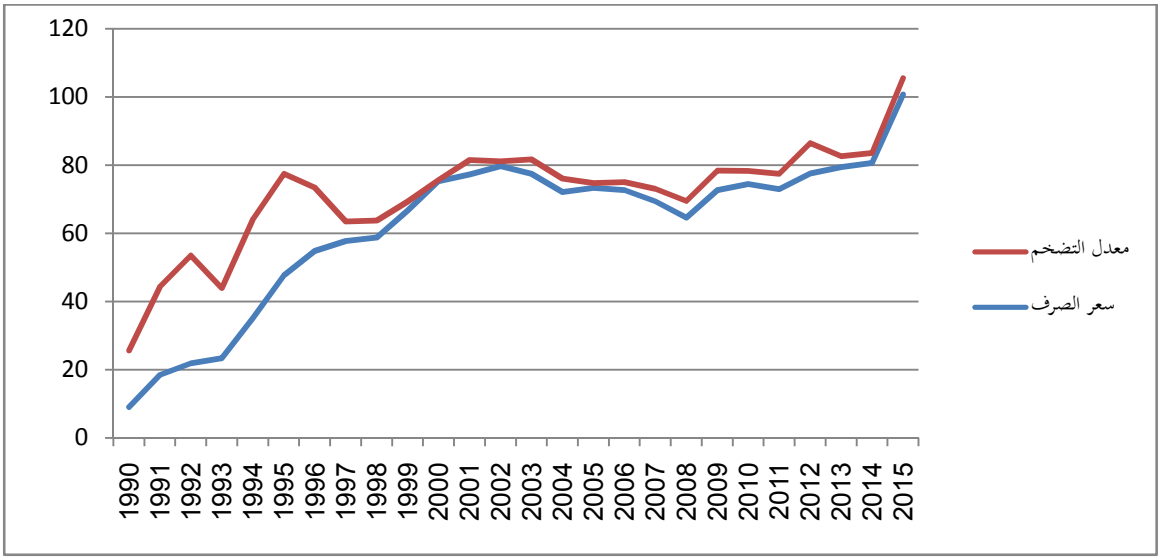

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الشكل 1 و2.

من الشكل نلاحظ أن المقارنة بين معدلات التضخم و أسعار الصرف يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل كالتالي:

المرحلة الأولى 1990-1998: و خلال هذه المرحلة نجد أنه كلما كان هناك ارتفاع في أسعار الصرف قابله انخفاض في معدلات التضخم كما أن معدلات هذين المتغيرين تمتاز بالتذبذب بين الارتفاع و الانخفاض بنسب معتبرة خلال هذه الفترة.

المرحلة الثانية 1999-2008: حيث عرفت هذه المرحلة هي الأخرى بعض التذبذبات لكنها بنسب أقل لكلا المتغيرين.

المرحلة الثالثة 2009-2015: خلال هذه الفترة كانت كل من معدلات التضخم و أسعار الصرف في تباين واضح بين الصعود و الهبوط بشكل مقبول أي كلما زاد التضخم ضعف سعر الصرف و العكس صحيح لكنها تتخللها نسب متقاربة أحيانا.

1-4 تحديد العلاقة بين المتغير التابع و المتغير المستقل: بعد تحديد المتغير المستقل(سعر الصرف) على أنه يؤثر على المتغير التابع (التضخم)، وجب علينا التأكد من العلاقة بينهما يمكن صياغتها في شكل معادلة خطية، و من أجل ذلك سنقوم بتحليل تشتت سحابة النقط الخاصة بالمتغيرين، و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل(2-4): سحابة النقط للمتغير التابع بدلالة المتغير المستقل

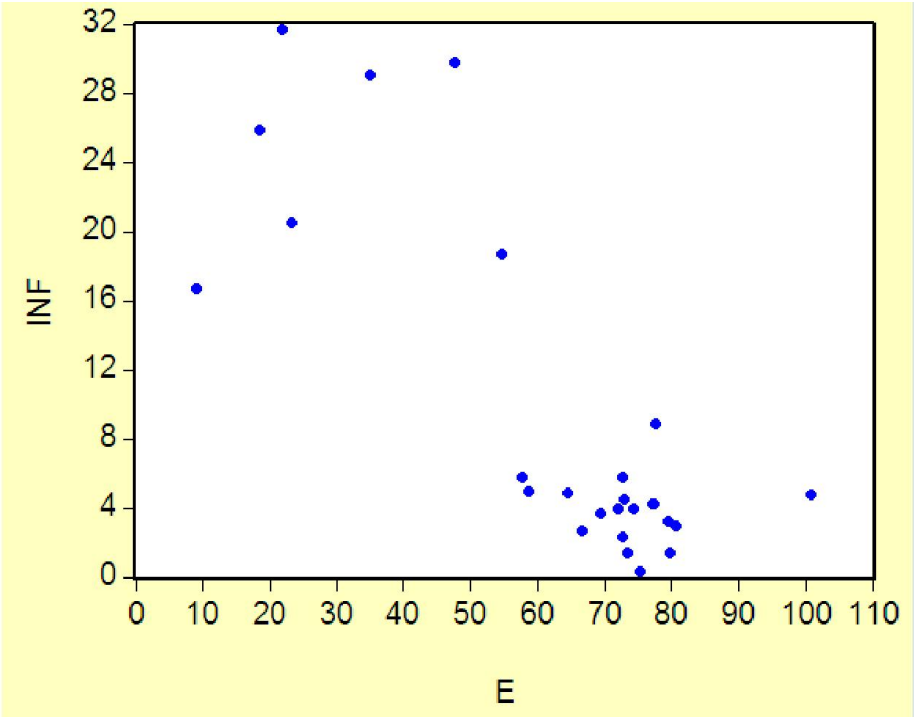

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews4

من خلال الشكل يمكن القول أن سحابة النقط المتعلقة بالمتغيرين التابع و المستقل تشير إلى وجود علاقة بين التضخم و سعر الصرف، حيث نلاحظ أن اتجاه النقط بالنسبة لسعر الصرف نحو الأسفل أما اتجاه بالنسبة للمعدل التضخم فهي في اتجاه نحو الأعلى، و لكن سحابة النقط هذه غير واضحة بشكل كافي لذا سنفترض بأن الدالة من نوع المعادلة الخطية البسيطة.

2- تقدير نموذج أثر سعر الصرف على التضخم: قصد تقدير أثر سعر الصرف على معدلات التضخم طبق الانحدار الخطي البسيط على و كانت النتائج كما هي ملخصة في الجدول التالي:

الجدول (2-1): نتائج تقدير النموذج

المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة	اختبار ستيودنت (T-s)		اختبار فيشر F	معامل التحديد R^2	داربن واتسون DW
		القيمة	مستوى المعنوية			
الحد الثابت C	31.368	9.071	0.000	45.340	0.653	1.071
E	-0.353	-6.733	0.000			

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

من معطيات الجدول يمكن كتابة النموذج بالشكل التالي:

$$INF = -0.353E + 31.368$$

$$(T\text{-}s) \quad (9.07) \quad (-6.733)$$

$$R^2 = 0.653 \quad F = 45.340 \quad DW = 1.071 \quad N = 26$$

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- قيمة معامل الانحدار لمعلمة E قدر بـ 0.353 وهي تدل على أن سعر الصرف يؤثر تأثير سلبي على التضخم.
- قيمة المتغير المستقل والحد الثابت C باختبار ستيودنت (T-s) نجد:
  - Prob(C)= 0.00 وهي أقل من مستوى الدلالة 5%.
  - Prob(E)= 0.00 وهي أقل من مستوى الدلالة 5%.
- اختبار فيشر F:
  - Prob(F)= 0.000001 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% أيضا قدرت قيمة F المحسوبة بـ 45.340.
- قيمة معامل التحديد R^2= 0.653 ما يعني أن المتغير المستقل يفسر 65.3% من النموذج و 34.7% الباقية تفسرها عوامل أخرى.

3- الكشف عن مشاكل التقدير:

حسب المعطيات التي قمنا من خلالها ببناء النموذج يمكن أن تصادف مشاكل في تقدير النموذج قد يكون مشكل في الارتباط الذاتي أو مشكل اختلاف التباين، ولهذا سنحاول من خلال ما يلي الكشف عن ما إذا كانت هذه المشاكل موجودة في النموذج المقدر أم لا.

3-1 مشكل الارتباط الذاتي: وفيه سنتطرق على اختبارين هما : اختبار دربن واتسون DW واختبار Breusch Godfrey

3-1-1 اختبار دربن واتسون DW: يمكن الكشف عن مشكل الارتباط الذاتي من بواسطة المقارنة بين القيمة المحسوبة والقيمتين المجدولتين لـ DW الدنيا والعظمى كنا سنوضحه في المطلب الموالي والممثلة في الشكل التالي:

الشكل (2-5): مناطق قبول ورفض DW المحسوبة

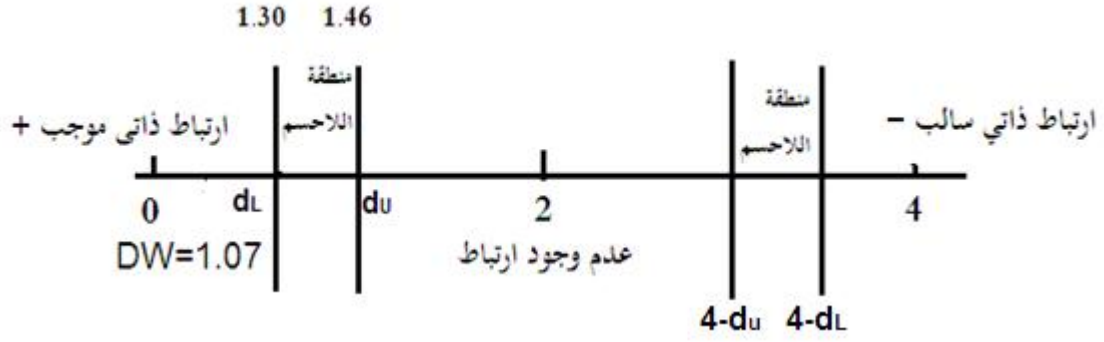

المصدر: من إعداد الطالبات

نلاحظ من خلال الشكل أن النموذج يعاني من ارتباط ذاتي موجب يجب تصحيحه

- تصحيح النموذج من مشكل الارتباط الذاتي: من أجل التخلص من مشكل الارتباط الذاتي حسب اختبار دربن واتسون يتوجب علينا تعديله وكانت نتائج النموذج المعدل* مقارنة بالنموذج المقدر كالتالي:

الجدول رقم (2-2):المقارنة بين نتائج النموذج قبل التحسين وبعده

النماذج المقدرة	R^2	معنوية المعلمات	إحصائية F	DW
النموذج قبل التحسين	0.653	كلها معنوية عند مستوى معنوية 5%	45.340	1.071
النموذج بعد التحسين	0.776	كلها معنوية عند مستوى معنوية 5%	40.039	2.199

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews4

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- قيمة معامل التحديد في النموذج المعدل أكبر من قيمتها في النموذج قبل التعديل.
- كل المعلمات معنوية في كلا النموذجين.
- قيمة F المحسوبة في النموذج قبل التحسين اقل من قيمتها بعد التحسين.
- قيمة DW في النموذج بعد التحسين أكبر من قيمته قبل التحسين.

* أنظر الملحق رقم (03)

حسب معطيات الجدول أعلاه و نتائج النموذج المعدل يمكن كتابة الشكل المختصر للنموذج كالتالي:

$$INF = 29.543 - 0.318E + 0.937 + \alpha$$

$$T\text{-}s \quad (5.316) \quad (-3.915) \quad (15.283)$$

$$R^2 = 0.776 \qquad F = 40.039 \qquad DW = 2.199 \qquad N=26$$

$$\alpha \longrightarrow MA(1)$$

– **اختبار دربن واتسون** : بعد تصحيح النموذج ومقارنته بالنموذج الأول نقوم بإجراء اختبار دربن واتسون من جديد للكشف عن وجود ارتباط أم لا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(2–6): مناطق القبول والرفض لـ DW في النموذج المصحح

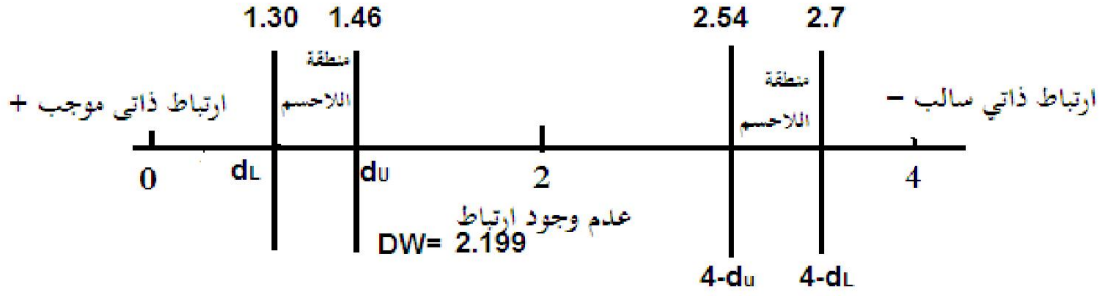

المصدر: من إعداد الطلبة

3–1–2 اختبار Breusch Godfrey:

يمكن اختبار وجود ارتباط من عدمه أيضا من خلال اختبار Breusch Godfrey حيث أنه يقوم باختبار الارتباط من الدرجة q ضمن هذا النموذج

الشكل (2-7): نتائج اختبار Breusch Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.994308	Prob. F(2,22)	0.1600
Obs*R-squared	3.990363	Prob. Chi-Square(2)	0.1360

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/06/17 Time: 13:16
Sample: 1990 2015
Included observations: 26
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.343872	3.333689	-0.103150	0.9188
E	0.007027	0.050726	0.138531	0.8911
RESID(-1)	0.445118	0.223037	1.995714	0.0585
RESID(-2)	-0.178581	0.222770	-0.801639	0.4313

R-squared	0.153475	Mean dependent var	-5.88E-15
Adjusted R-squared	0.038040	S.D. dependent var	5.854527
S.E. of regression	5.742093	Akaike info criterion	6.474163
Sum squared resid	725.3759	Schwarz criterion	6.667716
Log likelihood	-80.16412	Hannan-Quinn criter.	6.529899
F-statistic	1.329538	Durbin-Watson stat	1.635256
Prob(F-statistic)	0.290210		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews9

2-3 مشكل اختلاف التباين: من بين فروض نموذج الانحدار تجانس أو ثبات التباين وللتحقق من صحة هذه الفرضية سنقوم باختبار ARCH

الشكل (2-8): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.351963	Prob. F(2,21)	0.2803
Obs*R-squared	2.737699	Prob. Chi-Square(2)	0.2544

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/15/17 Time: 13:43
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	20.46187	12.59713	1.624329	0.1192
RESID^2(-1)	0.336865	0.218672	1.540503	0.1384
RESID^2(-2)	0.018944	0.201919	0.093822	0.9261

R-squared	0.114071	Mean dependent var	30.09770
Adjusted R-squared	0.029697	S.D. dependent var	50.80401
S.E. of regression	50.04397	Akaike info criterion	10.78015
Sum squared resid	52592.39	Schwarz criterion	10.92741
Log likelihood	-126.3618	Hannan-Quinn criter.	10.81922
F-statistic	1.351963	Durbin-Watson stat	1.802205
Prob(F-statistic)	0.280343		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews9

4- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لمعدلات التضخم:

من خلال هذا الاختبار سنحاول معرفة إذا كانت بواقي معدلات التضخم موزعة توزيعا طبيعيا أو العكس

الشكل (2-9): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لمعدلات التضخم

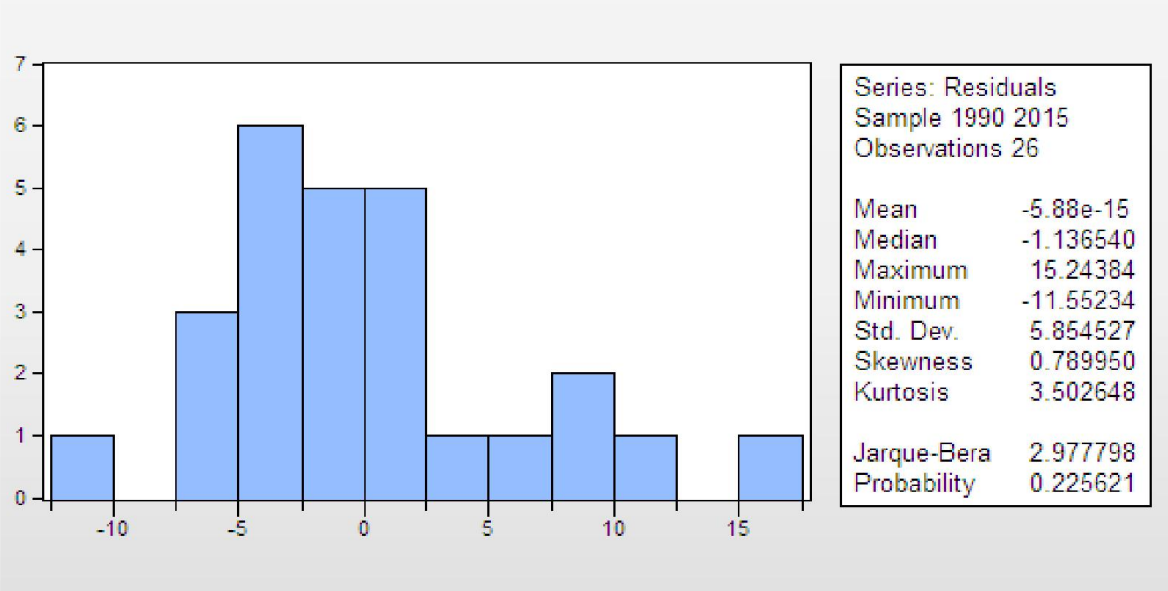

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews9

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية

بعد ما قمنا بعرض مختلف النتائج لنماذج الانحدار الخطي البسيط، و ذلك باستعمال برنامج Eviews 9 و Eviews4، و عليه سنبدأ بتحليل النتائج و من ثم القيام بمناقشتها.

1- تحليل نتائج الدراسة: و تتضمن تحليل و تفسير نموذج اثر سعر الصرف على التضخم و تحليل مشاكل التقدير بالإضافة الى تحليل اختبار البواقي.

1-1 تحليل نموذج أثر سعر الصرف على التضخم: و يتم خلاله التفسير الإحصائي و الاقتصادي لنموذج أثر سعر الصرف على التضخم.

1-1-1 التفسير الإحصائي:

☒ **اختبار معنوية المعلمات:** سنقوم باختبار ستيودنت T-s لاختبار معنوية المعلمات وتقييم تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

- **الفرضية العدمية** : المعلمات المقدرة غير معنوية $H_0: B = 0$
- **الفرضية البديلة**: المعلمات المقدرة معنوية $H_1: B \neq 0$

للحكم نقارن بين القيمة الحسوبة T_{cal} والقيمة المجدولة T_{tab} عند مستوى المعنوية 5% ودرجة الحرية للبسط والمقام وفق العلاقة التالية:

$$T^{a}_{n-(p+1)} = T^{0.05}_{26-(1+1)} = T^{0.05}_{24} = 1.711$$

حيث تمثل:

n: عدد المشاهدات.

a: مستوى المعنوية.

p: عدد المتغيرات المستقلة.

✓ بالنسبة للحد الثابت C نجد أن القيمة المحسوبة T_{cal}=9.07 والقيمة المجدولة T_{tab}= 1.711 أي أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة ومنه نقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على المعنوية الإحصائية للحد الثابت C عند مستوى الدلالة 5% وما يؤكد ذلك Prob(C)= 0.00 التي تدل على أنه له تأثير على المتغير التابع.

✓ بالنسبة لمعامل سعر الصرف E أن القيمة المحسوبة T_{cal}= 6.73 والقيمة المجدولة T_{tab}= 1.711 ما يدل على أن سعر الصرف له معنوية إحصائية عند مستوى الدلالة 5% حيث أن Prob(E)= 0.00 ومنه يمكن قبول سعر الصرف في النموذج أي أن له اثر على المتغير التابع "التضخم".

☒ **المعنوية الكلية للنموذج**: نستعين بمعامل التحديد R^2 واختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر:

✓ معامل التحديد R^2: تعبر القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد والمقدرة بـ R^2= 0.653 وهي قريبة نسبيا من الواحد أي أن 65.3% من التغيرات التي تحدث على المتغير التابع "التضخم" يفسرها المتغير المستقل "سعر الصرف" ما يدل على وجود ارتباط قوي بين معدل التضخم وسعر الصرف أما 34.7% الباقية تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ.

✓ اختبار فيشر F: يهدف هذا الاختبار إلى اختبار معنوية النموذج ككل من خلال الفرضيتين:

- **فرضية العدم**: عدم وجود علاقة بين INF و E $H_0: B = 0$
- **الفرضية البديلة**: وجود علاقة بين INF و E $H_1: B \neq 0$

تتم المقارنة بين كل F_{cal} و F_{tab} والمستخرجة من جدول فيشر عند مستوى الدلالة 5% ودرجة الحرية للبسط والمقام كما هي موضحة في العلاقة التالية:

$$F^{p}_{n-(p+1)} = F^{1}_{26-(1+1)} = F^{1}_{24} = 4.260$$

حيث يمثل:

p: عدد المتغيرات المستقلة.

n: عدد المشاهدات.

نلاحظ أن القيمة المحسوبة F_{cal}= 45.34 أكبر من القيمة المجدولة والتي تساوي F_{tab}= 4.260 وعليه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع ومنه نستطيع القول أن للنموذج معنوية إحصائية.

2-1-1 التفسير الاقتصادي:

يعبر معامل الانحدار لسعر الصرف أن ارتفاع معدل التضخم بوحدة واحدة يكون بسبب انخفاض سعر الصرف بمقدار الميل 0.353 معناه أن هناك علاقة عكسية بين كل من سعر الصرف و التضخم أي أن الزيادة في عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية أي تدهور قيمة الدينار الجزائري يقابلها ارتفاع في معدلات التضخم أي أنه نتيجة لانخفاض سعر الصرف وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

2-1 تحليل مشاكل التقدير: قد يعاني النموذج المقدر من مشاكل عديدة كما سبق وأن تطرقنا إليها في المطلب السابق ولهذا سنحاول خلال هذا العنصر تحليل نتائج المشاكل الموجودة وتحليل النموذج الذي عالجها

1-2-1 تحليل مشكل الارتباط الذاتي: في ما يلي سنقوم بتحليل نتائج الاختبارين دربن واتسونDW و Breusch Godfrey

☒ **اختبار دربن واتسون DW:** من خلال النموذج المقدر لدينا قيمة DW المحسوبة قدرت بـ 1.071 أما القيمة المجدولة المستخرجة من تقاطع عدد المتغيرات المستقلة والمتمثلة في k= 1 وعدد المشاهدات n=26

حيث يفترض هذا الاختبار وجود فرضيتين أساسيتين هما:

- **فرضية العدم:** عدم وجود ارتباط ذاتي $H_0: p = 0$
- **الفرضية البديلة** : وجود ارتباط ذاتي $H_1: p \neq 0$

نقارن بين القيمة المحسوبة DW= 1.071 والقيمة الجدولية الدنيا d_L= 1.30 والقيمة القصوى d_U= 1.46 المحددتان على مساحة ما بين 0 و 4 كما سبق توضيحها في الشكل(2- 5).

نلاحظ من خلال الشكل (2- 5) أن قيمة DW المحسوبة تقع في منطقة الارتباط الذاتي الموجب أي أن النموذج يعاني من مشكل الارتباط الذاتي ويجب تصحيحه.

- تحليل النموذج المصحح من مشكل الارتباط الذاتي:

من خلال الدراسة التي قمنا بها وجدنا أن متغيرات الدراسة لها معنوية إحصائية عند مستوى الدلالة 5% مع وجود ارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغير المستقل وهذا ما يفسره معامل التحديد $R^2 = 0.653$ إلا أن النموذج يعاني من مشكل الارتباط الذاتي حسب اختبار دربن واتسون، لذلك سوف نقوم بتحسين النموذج.

كانت نتائج تقدير النموذج بعد تعديله حسب معطيات الجدول رقم (2-2) مقارنة بالنموذج الأول أفضل في قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.776$ والقيمة المحسوبة لـ $DW = 2.199$.

وحسب نتائج النموذج المصحح إضافة إلى ما يوضحه الشكل رقم (2-6) نجد أن النموذج المصحح عالج مشكل الارتباط الذاتي.

☒ **اختبار Breusch Godfrey**: للجزم إذا كان هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء أو لا نقوم باختبار مضاعف لاغرانج من درجة اكبر من الواحد حيث كانت نتائج هذا الاختبار كالتالي:

فرضيات الاختبار:

- **فرضية العدم**: غياب الارتباط الذاتي $H_0: p_1 = p_2 = \dots = p_p = 0$
- **الفرضية البديلة**: وجود ارتباط ذاتي $H_1: p_1 \neq p_2 \neq \dots \neq p_p \neq 0$

من خلال نتائج اختبار النموذج وجدنا أن قيمة Prob يساوي 0.16 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي.

2-2-1 تحليل مشكل اختلاف التباين: سنحاول الكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين من خلال اختبار ARCH ومعرفة إذا كان هناك ارتباط بين مربعات البواقي.

قمنا بوضع فرضيتين أساسيتين هما:

- **فرضية العدم**: ثبات التباين $H_0: Var(U)=E(U)^2=\sigma^2$
- **الفرضية البديلة**: عدم ثبات التباين $H_1: Var(U)\neq E(U)^2\neq\sigma^2$

إذا كان : $nR^2 \geq \chi^2_{p;\,0.05}$ فإننا نرفض فرضية العدم H_0.

من خلال نتائج اختبار النموذج وجدنا أن:

$$R^2 = 0.114 \text{ ،} n = 24 \text{ ،} \chi^2_{p;\,0.05} = \chi^2_{1;\,0.05} = 3.841$$

من الشكل (2-7) نلاحظ أن Prob(F)= 0.28 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 و

$nR^2 \leq \chi^2_{1;\,0.05}$ وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على ثبات أو تجانس التباين

3-1 تحليل اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لمعدلات التضخم:

نلاحظ من خلال الشكل (2-9) أن قيمة إحصائية Jarque-Bira تساوي 2.97 وقيمة $\chi^2_{1;\,0.05}$ =3.841 حيث أن $JB \leq \chi^2_{1;\,0.05}$ وعليه نستطيع القول أن البواقي لمعدلات التضخم تتوزع توزيعا طبيعيا وما يؤكد هذا نسبة الاحتمال أكبر من مستوى الدلالة 5% حيث أن قيمتها حوالي 22.5%.

2- مناقشة نتائج الدراسة:

وفقا لنتائج التقدير وبعد التصحيح من المشاكل القياسية والتي تمثلت في النموذج المقدر لدراستنا في مشكل الارتباط الذاتي فإن النموذج الخطي لدالة التضخم كالتالي:

$$INF = 29.543 - 0.318E + 0.937 + \alpha$$

$$T\text{-}s \quad (5.316) \quad (-3.915) \quad (15.283)$$

$$R^2 = 0.776 \quad F = 40.039 \quad DW = 2.199 \quad N=26 \quad \alpha \longrightarrow MA(1)$$

تتمثل النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

- من بين المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على معدلات التضخم، في هذا النموذج وفي فترة الدراسة 1990-2015 هي سعر الصرف فجاء بمعدل 0.318 أي أن كل زيادة في معدل التضخم بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف بنسبة 31.8% أي تراجع قيمة العملة الوطنية.
- تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط على موضوع دراستنا مكننا من الوصول إلى نماذج مقبولة إحصائيا واقتصاديا، إلا أنه هناك بعض المشاكل في النموذج والتي حللناها و صححناها.

❖ اتضح من خلال دراسة النموذج من الجانب الإحصائي والاقتصادي أنه هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والتضخم.

❖ من هذه الدراسة تبين لنا أن معدل التضخم يفسره سعر الصرف بشكل كبير يترجمها معامل التحديد $R^2=0.776$ أي بنسبة 77.6%.

❖ كذلك بالنسبة لمعدل التضخم قد تكون هناك عوامل أخرى تحدده غير سعر الصرف، متضمنة في النسبة الباقية من معامل التحديد أي بنسبة 22.4%.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى الدراسة القياسية لأثر سعر الصرف على معدلات التضخم و توضيح العلاقة بينهما في الجزائر اعتماداً على معطيات الفترة (1990-2015)، باستخدام النموذج الخطي البسيط و البرامج التي يتم من خلالها الوصول إلى نتائج إحصائية مفسرة للعلاقة بين سعر الصرف و التضخم.

حيث قمنا بتحديد المتغيرات و جمع مختلف المعلومات و البيانات حولها و بناء نماذج و القيام بتصحيحها في حالة وجود مشاكل قياسية، وانتقاء أفضل نموذج يتوافق مع الفرضيات الموضوعة بإجراء مختلف الاختبارات، وبعد عرض مختلف النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة يأتي الدور على تحليل و مناقشة هذه النتائج التي تخللتها تفسيرات اقتصادية و إحصائية و تحليلات لمشاكل الارتباط الذاتي.

و أخيرا و بعد تطبيق التحليل القياسي توصلنا إلى نماذج مقبولة إحصائيا، بالإضافة إلى ذلك يمكننا القول بأن هناك علاقة بين أسعار الصرف و معدلات التضخم و هذه العلاقة هي علاقة عكسية.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

يمكن القول أن معظم الظواهر الاقتصادية تنشأ نتيجة عدة عوامل لها تأثير متبادل فيما بينها، و قد تكون متداخلة. و من بين هذه الظواهر نجد التضخم حيث يعتبر من بين المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية و من بينها الجزائر، لما لها من أثر سلبي على تقدم الدول و تطورها.

يعد بالمقابل سعر الصرف الركيزة الأساسية في الحفاظ على الاستقرار النقدي كونه همزة وصل تربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، و أحد العوامل التي لها تأثير على الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

و جاءت هذه الدراسة من أجل إبراز أثر التقلبات في سعر الصرف على معدلات التضخم في الجزائر، و قد قسمت الدراسة إلى فصلين، تعرض الفصل الأول الى الادبيات النظرية لسعر الصرف.

أما الفصل الثاني كان تطبيقا للجانب النظري في فترة زمنية محددة استخدمت فيها أساليب احصائية تمثلت في نموذج الانحدار الخطي البسيط ثم عرض النتائج و مناقشتها، الأمر الذي مكننا من التحقق من صحة الفرضيات من عدمها، و ذلك كالآتي:

❖ نتائج اختبار الفرضيات:

– **الفرضية الأولى**: استنفاذ احتياطات الصرف يلعب دوراً مهما في اللجوء الى سياسات تخفيض العملة، حيث أنه في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات إلى المحافظة على اسعار عملتها، أما إذا واجهت عملتها أزمة ما تقوم ببيع العملة الصعبة لديها مقابل العملة المحلية وعندما تحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وفي حالة عدم كفاية الاحتياطات يتم اللجوء إلى تخفيض العملة، و لهذا نقبل هذه الفرضية.

– **الفرضية الثانية**: يعتبر كل من التخفيض و الانخفاض ظاهرة اقتصادية ناتجة عن قرار من السلطات العمومية أو السلطات النقدية، و نرفض هذه الفرضية بحيث من خلال نتائج الدراسة تبين لنا أن التخفيض يختلف عن الانخفاض، بحيث أن الأول يستوجب قراراً سياسياً من أجل تصحيح و تعديل اختلالات في ميزان المدفوعات بوجه خاص. أما الانخفاض فهو راجع الى حركة تلقائية ناتجة عن بعض الظروف الاقتصادية المؤدية الى انخفاض قيمة الوحدة النقدية أي انخفاض قوتها الشرائية في السوق الداخلي.

– **الفرضية الثالثة:** تؤثر التقلبات في أسعار الصرف تأثير عكسي على معدلات التضخم، و نقبل هذه الفرضية لأنه حسب نتائج الجانب الاحصائي من خلال معلمة معدلات سعر الصرف التي لها معنوية اقتصادية و اشارتها سالبة مما يدل على تأثير عكسي لسعر الصرف على التضخم.

❖ **نتائج الدراسة:**

من خلال دراستنا النظرية و التطبيقية توصلنا الى بعض النتائج المهمة و هي كما يلي:

– يعتبر سعر الصرف من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر و تتأثر بالعوامل و المتغيرات الاقتصادية الأخرى و من بينها التضخم.

– ان الدولة التي لديها معدل تضخم منخفض بشكل مستمر تقدم قيمة متزايدة للعملة حيث أن قوتها الشرائية تزداد مقارنة بالعملات الأخرى، أي أن التضخم يؤدي الى تناقص القيمة الشرائية للنقود، و هذا ما يفسره النموذج المطبق في الدراسة من الناحية الاحصائية و الاقتصادية أن هناك علاقة عكسية بين معدلات التضخم و أسعار الصرف.

– من خلال النموذج المطبق في فترة الدراسة (1990- 2015) نجد أن أي انخفاض بنسبة 31.8% يؤدي إلى ارتفاع التضخم بوحدة واحدة.

– معدل التضخم يفسره سعر الصرف بنسبة 77.6% و النسبة المتبقية تدل على أن هناك عوامل أخرى غير سعر الصرف تؤثر في التضخم، و جاءت هذه النسبة كبيرة بحكم أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد مستورد أي أن معظم السلع المستهلكة في البلاد أجنبية.

❖ **توصيات الدراسة:**

بناءاً على النتائج المتوصل اليها يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات التالية:

– زيادة الاهتمام بالتنمية المحلية لتقليص حجم السلع المستوردة و التي تعمل على طرد العملة الصعبة.

– تنويع الصادرات خارج المحروقات من اجل اعطاء بدائل أكثر للدولة للتحكم في الميزان التجاري.

– الحرص على توحيد مصادر البيانات لبناء نموذج يعبر بشكل صحيح على الواقع الاقتصادي للبلاد و التأكد من مدى مصداقية المصادر.

– ضرورة إعطاء أهمية كبيرة و كافية لمختلف الدراسات القياسية و التنبؤية للظواهر الاقتصادية و الاستفادة من نتائجها.

❖ **آفاق الدراسة:**

بعد التطرق لموضوع دراستنا سنحاول وضع بعض المواضيع التي لم يتم التطرق لها لعلها تكون محل بحث مستقبلي:

- دور التنمية المحلية في التحكم في اسعار الصرف و معدلات التضخم.
- دراسة أثر سعر الصرف الاسمي و الموازي على التضخم في الجزائر.
- استخدام نماذج إحصائية أخرى حديثة مثل نماذج Panel للحصول على نتائج أدق.

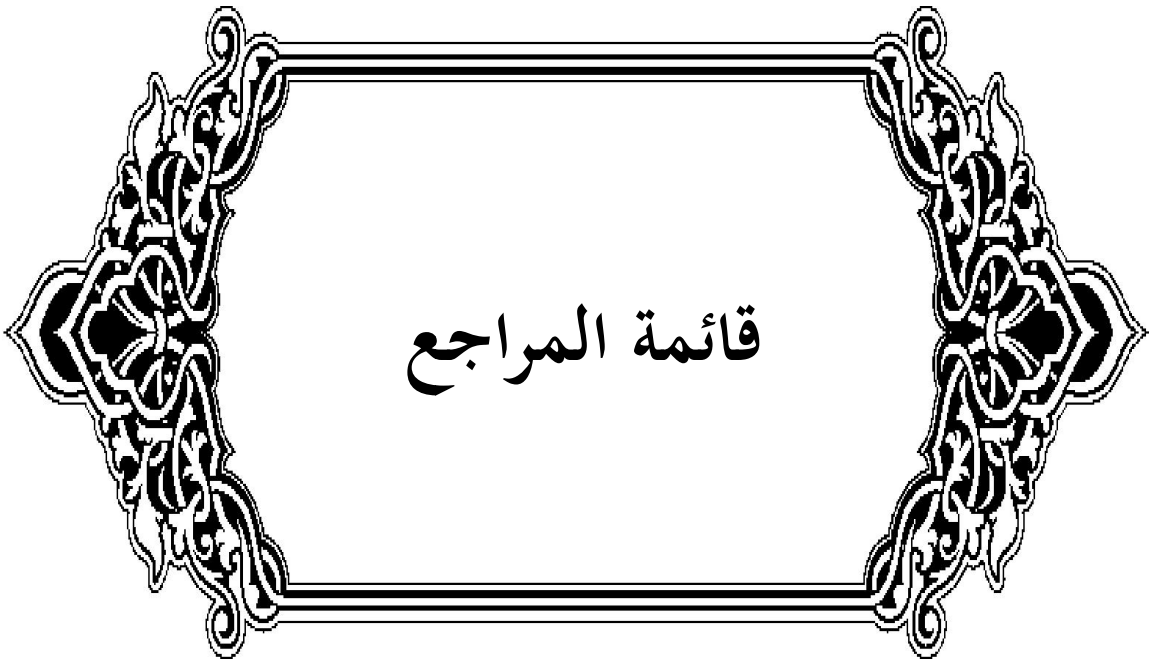

قائمة المراجع

قائمة المراجع

❖ الكتب:

1- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية تقييمية–**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

2- مروان عطوان، **أسعار صرف العملات(أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية)**، دار الهدى، الجزائر.

❖ المذكرات:

3- خليفة عزي، **سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985–2008) دراسة مقارنة**، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في تخصص علوم اقتصادية فرع: مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة 2011-2012).

4- عبير حيدوسي، **دراسة قياسية للعلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990–2014**، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الشعبة: علوم تجارية، تخصص: التقنيات الكمية في المالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015).

5- صالح أويابة، **أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990- 2009**، (مذكرة شهادة الماجستير في تخصص: التجارة الدولية، المركز الجامعي غرداية، 2011/2010).

6- راضية رنان، **أنظمة سعر الصرف في البلدان النامية ودورها في مكافحة التضخم في ظل التحولات المالية الدولية دراسة حالة البلدان الناشئة (الشيلي والمكسيك)**، (رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2002/2001).

7- أحمد نصير، "**أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: 1990–2012**"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع: الاقتصاد الكمي، 2014/2013).

8- لخضر زكراوي، "**تطور نظام الصرف في الجزائر: أسباب و آثار تخفيض قيمة الدينار**"، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود و مالية، 2000/1999).

❖ المجلات:

9- صباح نوري عباس، **أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990-2005 (بحث تطبيقي)**، كلي بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد: 17، أيار 2008.

10- فارس هباش، **دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992-2001) و(2002-2011)**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد: 14، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.

11- معهد الدراسات المصرفية ، مجلة إضاءات، العدد: 12، دولة الكويت، يوليو 2011.

12- معهد الدراسات المصرفية ، مجلة إضاءات، العدد: 3، دولة الكويت، أكتوبر 2012.

❖ المنتديات:

13- منتدى الأعمال الفلسطيني، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، **التضخم الاقتصادي.. حالات ومفاهيم**، أبريل 2011.

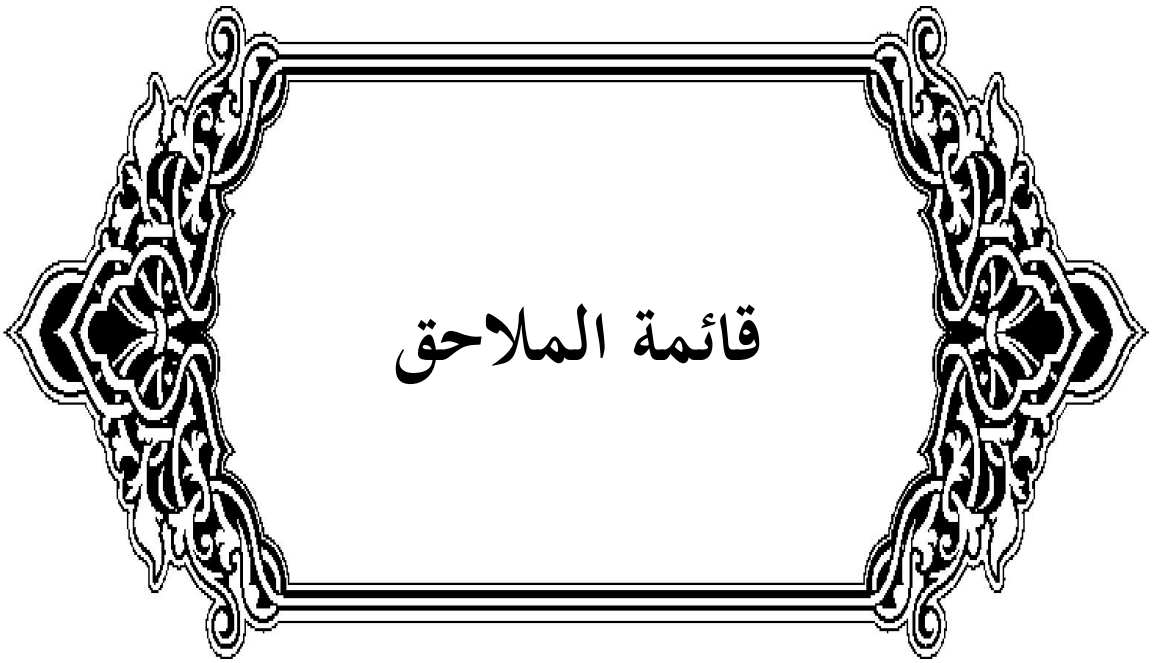

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): تطورات سعر الصرف والتضخم للفترة 1990-2015

السنوات	سعر الصرف	التضخم
1990	8.95750833333333	16.65253439
1991	18.472875	25.88638693
1992	21.836075	31.66966191
1993	23.3454066666667	20.54032612
1994	35.0585008333333	29.04765612
1995	47.6627266666667	29.77962649
1996	54.7489333333333	18.67907586
1997	57.70735	5.733522754
1998	58.7389583333333	4.950161638
1999	66.573875	2.645511134
2000	75.2597916666667	0.339163189
2001	77.2150208333333	4.225988349
2002	79.6819	1.418301923
2003	77.394975	4.268953958
2004	72.06065	3.961800303
2005	73.2763083333333	1.382446567
2006	72.6466166666667	2.314524087
2007	69.2924	3.673827269
2008	64.5828	4.862990528
2009	72.6474166666667	5.734333414
2010	74.3859833333333	3.913043478
2011	72.9378833333333	4.521764663
2012	77.5359666666667	8.894585294
2013	79.3684	3.253684177
2014	80.5790166666667	2.91640641265896
2015	100.691433333333	4.78497696272015

المصدر: معطيات البنك الدولي.

الملحق رقم (02): نتائج تقدير نموذج دالة التضخم

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 05/09/17 Time: 13:41
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	31.36830	3.457710	9.071986	0.0000
E	-0.353159	0.052448	-6.733549	0.0000

R-squared	0.653883	Mean dependent var	9.463510
Adjusted R-squared	0.639461	S.D. dependent var	9.951310
S.E. of regression	5.975251	Akaike info criterion	6.486933
Sum squared resid	856.8871	Schwarz criterion	6.583709
Log likelihood	-82.33013	F-statistic	45.34069
Durbin-Watson stat	1.071905	Prob(F-statistic)	0.000001

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews4.

المحلق رقم (03): نتائج تقدير النموذج المصحح لدالة التضخم

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 05/10/17 Time: 22:38
Sample: 1990 2015
Included observations: 26
Convergence achieved after 30 iterations
Backcast: 1989

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	29.54398	5.557009	5.316526	0.0000
E	-0.318236	0.081272	-3.915677	0.0007
MA(1)	0.937836	0.061364	15.28312	0.0000

R-squared	0.776872	Mean dependent var	9.463510
Adjusted R-squared	0.757469	S.D. dependent var	9.951310
S.E. of regression	4.900762	Akaike info criterion	6.124825
Sum squared resid	552.4018	Schwarz criterion	6.269990
Log likelihood	-76.62273	F-statistic	40.03986
Durbin-Watson stat	2.199155	Prob(F-statistic)	0.000000

Inverted MA Roots	-.94

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews4.

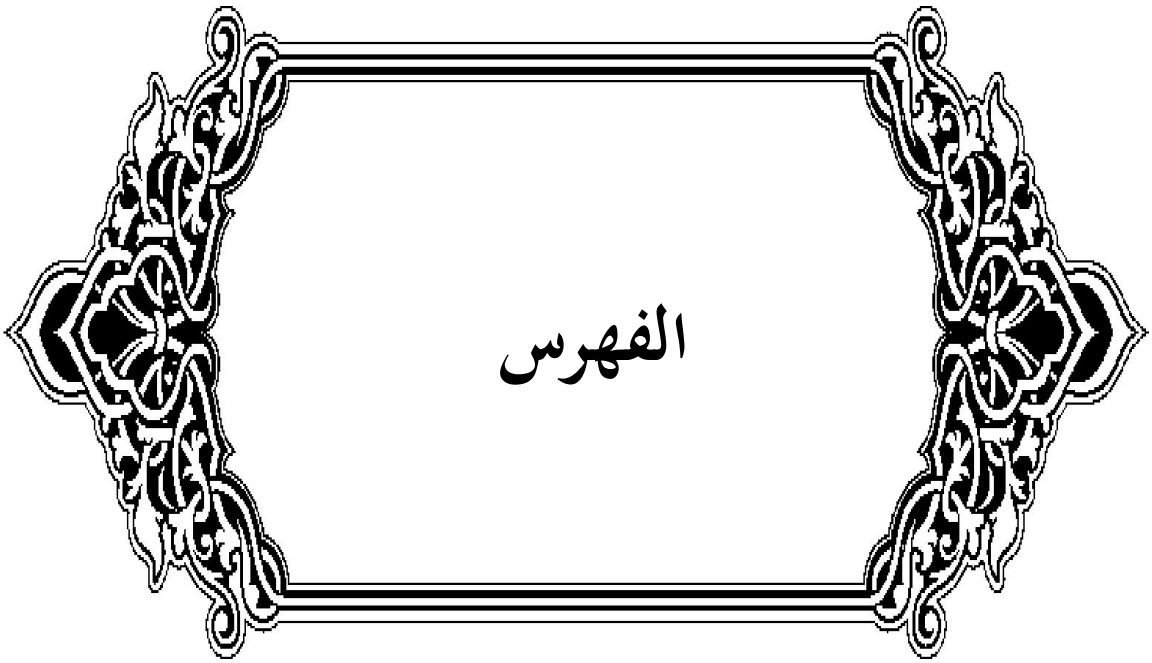

الفهرس

الفهرس

المحتوى	رقم الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
الملخص	
قائمة المحتويات	I
قائمة الجداول	II
قائمة الأشكال	II
قائمة الملاحق	II
قائمة الرموز والاختصارات	III
مقدمة عامة	أ-ج
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لسعر الصرف والتضخم	
تمهيد	05
المبحث الأول: الأدبيات النظرية لسعر الصرف وعلاقته بالتضخم	06
المطلب الأول: مفهوم وأنواع سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه	06
1- مفهوم سعر الصرف	06
2- أنواع سعر الصرف	07
3- العوامل المؤثرة فيه	08
المطلب الثاني: العلاقة بين سعر الصرف والتضخم	10
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لسعر الصرف والتضخم	12
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	12
1- الدراسات السابقة العربية	12
2- الدراسات السابقة الأجنبية	15
المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	17
1- المقارنة مع الدراسة العربية	17
2- المقارنة مع الدراسة الأجنبية	18
3- موقع الدراسة من الدراسات السابقة	18

خلاصة الفصل	19
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية للعلاقة بين سعر الصرف والتضخم	
تمهيد	21
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المعتمدة في الدراسة التطبيقية	22
المطلب الأول: الطريقة المعتمدة الدراسة التطبيقية	22
1- تحديد متغيرات الدراسة وصياغة النموذج	22
المطلب الثاني: الأدوات المستعملة في الدراسة التطبيقية	23
1- المراجع والمصادر	23
2- البرامج الإحصائية المستخدمة	23
3- المقابلة	23
المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية	24
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة التطبيقية	24
1- تقديم تطور متغيرات الدراسة والعلاقة بينها	24
2- تقدير نموذج أثر سعر الصرف على التضخم	27
3- الكشف عن مشاكل التقدير	28
4- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لمعدلات التضخم	32
المطلب الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية	32
1- تحليل نتائج الدراسة	32
2- مناقشة نتائج الدراسة	36
خلاصة الفصل	38
خاتمة عامة	40
قائمة المراجع	44
قائمة الملاحق	47
الفهرس	51